

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية



العلاقة بين سكان الريف و السلطة المركزية في الجزائر خلال العهد العثماني 1518م/1830م

مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الوسيط والحديث

إشراف الأستاذ:
أ.د/عاشوري قمعون

من إعداد الطالبتين :
عائشة ناصر
هناء صحراوي

لجنة المناقشة

مؤسسة الانتساب	الصفة	الأستاذ
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيس الجلسة	د/ جباري عثماني
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا	أ.د/ عاشوري قمعون
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	عضوا مناقشا	أ.د/ علي غنابزية

السنة الجامعية : 1437-1438 هـ / 2016-2017م

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الوجب ووقفنا إلى إنجاز هذا العمل نتقدم بخالص تشكراتنا و تقديرنا لأستاذنا الفاضل **عاشوري قمعون** الذي تكبد معنا عناء الاشراف ومشقة متابعة بحثنا بكل خفاياه وعليه يعود الفضل في إخراج هذا العمل بهذا الشكل كما لا يفوتنا أن نجزل الثناء و الاحترام إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأساتذة الكرام **محمد حركات، أحمد بن خيرة، علي غنايزية، عبد القادر عزام** و إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

قائمة المختصرات

ص:	الصفحة
ص ص:	الصفحات.....
ج:	الجزء
مج:	المجلد
ط:	الطبعة
د.ط:	دون طبعة.....
د.م.ن:	دون مكان نشر.....
د.س.ن:	دون سنة نشر.....
تع:	تعريب
تح:	تحقيق
تر:	ترجمة
م:	ميلادي
ه:	هجري

مقدمة

تعود العلاقة بين العثمانيين وسكان الريف إلى استتجاد سكان الجزائر بالإخوة عروج بسب كثرة الغارات والهجمات الإسبانية على السواحل الجزائرية، مما أدى إلى تحطيم بعض المعالم الإسلامية، كنتيجة للحقد المسيحي ضد الإسلام والمسلمين. هنا أحس السكان بالانتماء الديني للإخوة بربروسا، فتشكلت العلاقة الأولى بوحدة المصير في مجابهة المد المسيحي. وبانضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية، و اعتبارها إحدى إيالاتها لم يقتصر بسط نفوذ الأتراك على المناطق الساحلية، بل تجاوز ذلك إلى باقي المناطق الريفية بالإيالة. و على الرغم من التقارب الذي كان في المرحلة الأولى من الوجود العثماني في الجزائر، إلا أن شكل العلاقة فيما بعد أخذ منحى آخر غير الذي كان عليه في بادئ الأمر.

وفيما يخص الإطار الزمني للبحث، فقد غطى كل الفترة العثمانية في الجزائر من بداية دخول الجزائر كإيالة تابعة للدولة العثمانية عام 1518م، إلى سقوط الحكم العثماني سنة 1830م. و بالرغم من أن الفترة المدروسة تبدو طويلة نوعا ما للوهلة الأولى، إلا أن هذا الرأي يتغير بمجرد التعرف على الموضوع المراد دراسته، ألا وهو الريف.

وللإجابة على موضوع دراستنا، حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

فيم تمثلت طبيعة العلاقة بين سكان الريف و السلطة المركزية؟ والتي تمحورت حولها عدة إشكاليات فرعية مثل:

- ما مدى مساهمة التنظيم الإداري و السياسي في هذه العلاقة؟
- وما دور السياسة المالية المفروضة على سكان الريف؟
- وما طبيعة التركيبة السكانية في الجزائر في ظل الوجود العثماني؟
- وما مدى قناعة القبائل بالوجود العثماني؟ وتأثير العنصر التركي في الحياة اليومية للسكان؟

- وما دور المؤسسات التعليمية في تفعيل المجتمع الريفي؟
وبالنسبة لأسباب اختيارنا لهذا الموضوع ، هو الرغبة في التعرف عن قرب على فحوى العلاقة بين سكان الريف و السلطة المركزية، خاصة وأن هذا الموضوع لم

يحظ بالدراسة من كل جوانبه بالشكل الكافي الذي من شأنه أن يروي فضولنا، إذا استثنينا الجانب العسكري. كما أن هذا الموضوع لم يسبق أن تطرق إليه الباحثون. وقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي، وذلك بسرد الأحداث التاريخية بمختلف تفاصيلها، ثم القيام بتحليلها، بالإضافة إلى توظيفنا للمنهج النقدي التحليلي؛ محاولين تفسير الأحداث ثم نقدنا بغية تحقيق الفكرة المراد الوصول إليها.

كما وقع اختيارنا على خطة احتوت على مدخل تمهيدي تناولنا فيه الوجود العثماني للجزائر؛ وتطرقنا إلى استجداد سكان الجزائر بالإخوة عروج بعد الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية وتسليط الظلم عليهم، وكيف حرر الإخوة عروج هذه السواحل ما عدا وهران التي بقيت إلى وقت متأخر نوعا ما، لتصبح الجزائر إيالة تابعة للدولة العثمانية.

أما الفصل الأول، فقد كان عنوانه (التعامل السياسي لسلطة المركزية بالنسبة الريف)، تناولنا فيه مبحثين، الأول: عالجا فيه التقسيم الإداري الذي كان عليه الريف الجزائري في هذا العهد، والمبحث الثاني تحدثنا فيه عن السياسة التي اتبعتها السلطة المركزية للتقرب من شيوخ القبائل و الزوايا.

و وضعنا الفصل الثاني تحت عنوان (الواقع الاقتصادي للريف الجزائري) حيث ينقسم إلى مبحثين الأول تطرقنا فيه إلى أنواع الأراضي الريفية، ومواقع تركزها، كما تحدثنا في المبحث الثاني على النظام الضريبي الذي كان سائدا في الريف من خلال تحديد أنواع الضرائب ومقدارها.

كما جاء في الفصل الثالث وعنوانه (العلاقة الاجتماعية والثقافية) فقد أشرنا في المبحث الأول إلى العلاقة الاجتماعية التي تمحورت حول التركيبة السكانية وما احتوته من عناصر مختلفة محلية و أخرى وافدة اندمجت في هذه التركيبة، بالإضافة إلى موقف القبائل الريفية اتجاه السلطة، سواء كانت موالية أو خاضعة أو متمردة. كما عرجنا على مجالي التأثير و التأثير في الصحة و اللباس.

أما المبحث الثاني وعنوانه (العلاقة الثقافية)، فقد أشرنا فيها إلى حالة وكيفية التعليم في الأرياف، و إلى دور الوقف و مساهمته في هذه العلاقة الثقافية.

و أنهينا الموضوع بخاتمة، مكنتنا من التوصل للكشف عن أهم الاستنتاجات التي استخرجناها في ثنايا بحثنا المتواضع هذا.

وتجدر الإشارة إلى أننا رجعنا لأبرز المصادر و المراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز بحثنا، نكتفي بذكر أهمها، مثل: **مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار** الذي استفدنا منه التقسيمات الإدارية وذلك بذكر بعض الموظفين في الإدارة بالتطرق لمهامهم و**ابن العطار** في كتابه **تاريخ بلد قسنطينة** الذي يبرز من خلاله الجانب الاجتماعي في علاقة الأتراك بالأسر المحلية في الجزائر، بالإضافة إلى كتاب **المرآة لحمدان خوجة** الذي يعتبر من أهم المصادر في هذه الفترة وذلك من خلال وصفه الحالة الاجتماعية لسكان الجزائر وصفا دقيقا خلال الفترة المدروسة.

كما كانت الفائدة كبيرة عند رجوعنا لأهم المراجع، نذكر منها لا على سبيل الحصر كتب **ناصر الدين سعيدوني**، الذي اهتم خاصة بالجانب الاقتصادي بشكل كبير في الريف الجزائري و بالتحديد دار السلطان في دراسته مثل كتابه: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، وورقيات جزائرية، بالإضافة إلى دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الجزء الأول. والملاحظ أن لسعيدوني قصب السبق في مثل هذه الدراسات. كما كان محل ثقة كبيرة في مختلف المؤلفات التاريخية المتعلقة بتاريخ الدولة العثمانية.

بالإضافة إلى مذكرة الماجستير للباحثة **سعاد عقاد** التي كان عنوانها (الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية بالجزائر) متخذة من دار السلطان نموذجا. وقد أبرزت من خلالها تعاملات السلطة العثمانية مع الفلاحين، و بالتحديد في الجوانب الاقتصادية. كما أن لكتاب الدكتور الباحث **أرزقي شويتام** وعنوانه (المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني) فائدة جمة عند دراسته بدقة ووضوح واقع المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة.

ومن أهم العراقيل التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الرسالة هي: صعوبة الإلمام بالموضوع وتنظيمه و ترتيبه في خطة محكمة متوازنة بسبب تداخل المعلومات وتشابكها مع بعض. إضافة إلى قلة المادة العلمية التي تدرس الريف الجزائري خلال العهد العثماني، وإن وجدت، فهي تتطرق في أغلبها إلى الجانب الاقتصادي.

وفي نافلة القول، لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص تشكراتنا وتقديرنا لأستاذنا
الفاضل **عاشوري قمعون** الذي تكبد عناء الإشراف ومشقة متابعة بحثنا بكل خفياها،
وإليه يعود الفضل في إخراج هذا العمل بهذا الشكل. كما لا يفوتنا أن نجزل الشاء
والاحترام لجميع من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد.

مدخل تمهيدي

الدخول العثماني للجزائر

الدخول العثماني للجزائر وظروف الالتحاق و الاستقرار:

أدى الضعف الذي آلت إليه الدولة الزيانية، خاصة بعد تصاعد الصراع على العرش بين أمرائها، إلى تقلص رقعة الدولة ولم تعد تسيطر إلا على تلمسان وبعض الأجزاء من الجهة الغربية، أما باقي الرقعة فانقسمت إلى إمارات صغيرة؛ حيث أصبحت مدينة الجزائر تحت سلطة الثعالبة، وصارت القبائل الكبرى تحت سلطة زاوية ابن القاضي، وبجاية تحت سلطة الحفصيين، ومنطقة القبائل الصغرى أو إمارة كوكو¹ أضحت تحت حكم بني العباس، أما منطقة الأوراس الصغرى والصحراء وتنس ومليانة وشلف فكانت عبارة عن إمارات مستقلة. هذا الانقسام الذي أصبح عليه المغرب الأوسط شجع الإسبان على احتلال موانئه،² فاحتلوا المرسى الكبير في 13 سبتمبر 1505م/911هـ، ثم وهران في 16 ماي 1509م/914هـ، وبعدها بجاية سنة 1510م/915هـ؛ بينما فضلت الموانئ الأخرى مثل دلس وشرشال ومستغانم عن التخلي على القرصنة ودفع جزية مقابل سلامتها إلى "فريديارد بيدرو نافارو" قائد الحملة الإسبانية.³

وفي 31 جانفي 1510م/915هـ، توجه سليم التومي⁴ حاكم مدينة الجزائر إلى بجاية لإعلان الخضوع لسيطرة بيدرونافارو، الذي وافق على طلبه بشرط دفع ضريبة سنوية مقابل الأمان، وطلب منه أيضا أن يتوجه شخصيا إلى الملك الإسباني لتبليغه بخضوعه، بالإضافة إلى إطلاق سراح كل الأسرى الإسبان الذين هم تحت يد سكان مدينة الجزائر، وطلب من حاكم مدينة الجزائر بناء قلعة في الجزر المقابلة للمدينة والتي سميت بالبنيون.⁵ ظهر الإخوة عروج⁶ على مسرح الأحداث بعد استجداد سكان بجاية بهم ضد الظلم المسلط عليهم من قبل الإسبان،

¹ - تقع هذه القرية على بعد 18 كلم الجنوب الشرقي مدينة الأربعاء بني راثن، مرمول كربخال، افريقيا، تر: محمد حاجي و آخرون، مكتبة المعارف لنشر و التوزيع، المغرب، 1984، ج1، ص94.

² - عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، دار الريحانة لنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2002، ص88.

³ - وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع: عبد القادر زبادية، دار القصبه لنشر، الجزائر، 2006، ص35.

⁴ - ينتمي إلى قبيلة الثعالبة، فرع بني تومي، مرمول كربخال، المصدر السابق، ص109.

⁵ - كورين شوفالبيه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة الجزائر (1510.1541)، تر: جمال حمدانة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص23.

⁶ - لمعرفة المزيد عن أصل الإخوة عروج، انظر: وليام سبنسر، المصدر السابق، ص37.

خاصة بعد الشهرة التي اكتسبها الإخوة عروج بإنقاذ أهل الأندلس الفارين من الاضطهاد المسيحي، وما كان على الإخوة إلا أن لبوا النداء.

ويذكر خير الدين بربروس في مذكراته أنهم قدموا إلى بجاية في ألفين وثلاثة وثلاثين بحاراً، وعشر سفن ومائة وخمسين مدفعا وآلاف الأسرى الذين يقومون بالتجذيف، وذلك من أجل تحرير ميناء بجاية من أيدي الكفار. ودامت المعركة بين الإخوة عروج والإسبان ثلاث ساعات ونصفاً، واستطاع فيها الإخوة أن يقتلوا مجموعة كبيرة من الجيش الإسباني، ولم يبق لهم سوى فئة قليلة تحصنت بالقلعة. وبمجرد وصول خبر الانتصار الأولي للإخوة عروج من طرف الأعراب، هبوا لمساعدتهم للتخلص النهائي من الإسبان رغم ضعفهم الشديد بفنون القتال، ودامت المقاومة الإسبانية بالقلعة عشرين يوماً. ويذكر خير الدين أن الذي حال دون هزيمة المقاومين الإسبان بالقلعة، هو عدم امتلاكهم المدافع لقصف الحصون، وكذلك عدم علمهم بسير حملة من مدينة ميورقة باتجاههم، فتركوا بجاية ولم يستطيعوا تحريرها.

ورغم انسحاب عروج من المعركة، إلا أن هذا لم يحبطه وبقي محافظاً على عزمته وإصراره على فتح بجاية، فرأى من الضرورة فتح مدينة جيجل سنة 1514م/919هـ، واتخاذها قاعدة له للانطلاق ثانية لفتح بجاية، خاصة وأن جيجل تبعد عن بجاية 102 كلم. فترك الإخوة عروج حلق الوادي¹ واستقروا بجيجل بعد تحريرها، وقام سكانها بمبايعة عروج لما رأوا فيه من حسن خلق ورغبة شديدة في الدفاع عن الأهالي ضد ظلم الإسبان.²

وفي شهر أوت سنة 1514م/919هـ، جهز عروج حملة تتكون من عشرين ألف جندي وقام بمحاصرة مدينة بجاية لمدة ثلاثة شهور، إلا أن هذا الحصار باء بالفشل لأنه طوال مدة حصاره للمدينة لم يجد نقطة ضعف واحدة لضرب الحصون، فرجع إلى جيجل في شهر نوفمبر لقضاء الشتاء فيها.

وفي ربيع سنة 1515م/920هـ، جهز عروج حملة ثالثة وتوجه نحو بجاية لكن بخطة جديدة، حيث اقتحم أسطوله مصب وادي الصومام، وقام بقذف معقل القصر الصغير واستطاع

¹ - قلعة أو حصن حلق الوادي، استمدت اسمها من كونها لساناً بحرياً يصل تونس بالبحر، تفصله مرتفعات عن قرطاج، أنظر: ج. أو. هابنسترايت، رحلة الألمانى هابنسترايت لى الجزائر وتونس و الجزائر (1145هـ. 1732م)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي، توني، 2007، ص 114.

² - خير الدين بربروس، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، شركة أصالة للنشر، ط1، الجزائر، 2010، ص 70.

تحطيمه، وقتل العديد من الجنود الإسبان الذين كانوا يحمونه، وأما بقية الإسبان فاتجهو نحو القصر الكبير لحمايته. وبالمقابل لم يستطع عروج وجيوشه دخول مدينة بجاية من ناحية القصر الصغير لكثرة الحطام، فاتجه عروج نحو القصر الكبير ودخل في صراع مع الإسبان، إلا أن عروج لم يتمكن من إحراز النصر للمرة الثالثة فرجع إلى جيجل.¹

ورغم عدم قدرة عروج وإخوته من تحرير بجاية، إلا أن هذا لم يمنع أعيان مدينة الجزائر من الاستجداد به من ظلم الإسبان المتمركزين في قلعة البنيون.² ويروي خير الدين في مذكراته قائلاً: (وعندما كنت مع أخي في مدينة جيجل، وصلت وفود عديدة من المدن الجزائرية كان أهمها وفد مدينة الجزائر يشتكون ظلم الإسبان، ويرجون تدخلنا لإنقاذهم). وفعلاً أرسل عروج أسطولاً بحرياً إلى مدينة الجزائر بقيادة إخوته ودخل مدينة الجزائر سنة 1516م/921هـ، واستقبلهم الأهالي بالتهليل والترحيب، ومنح أعيان المدينة إلى عروج خلعة (أمير الجهاد). وهكذا نصبوه أميراً على المنطقة، مما أزعج المستبد سالم التومي ورفقائه الذين أرادوا استرجاع سلطته، ففس له الدسائس بالأعمال الخبيثة من أجل تقويض سلطته، فما كان من عروج إلا أن يصدر أمراً بقتل سالم التومي.³

ثم استولى عروج على المدينة ودلس وتنس ومليانة في 30 سبتمبر 1516م/921هـ، وبعدها اتجه نحو تلمسان لتحريرها خاصة بعد استجداد أهلها بعروج من ظلم حاكمها الذي كان خاضعاً لسيطرة الإسبان، لكن عروج كان يريد فتح تلمسان من مدة طويلة، غير أن بعد المسافة وانشغاله ببعض المشاكل أخره عن ذلك، فثار أهل تلمسان على سلطانهم أبي حمو الثالث الذي اغتصب السلطة من ابن أخيه أبي زيان، فهرب للاستجداد بالإسبان، وأصبح عروج قائداً على تلمسان و أمر بقطع العلاقات مع وهران، وقرر قضاء فترة الشتاء في تلمسان، وقام السلطان الفار من المدينة بإرسال رسالة إلى قائد الإسبان في القلعة، يطلب منه أموالاً، وأخبره القائد بدوره أنه يحضر جيشاً كبيراً لمقاتلة عروج.

¹ - كورين شوفالييه، المصدر السابق، ص 168. 169.

² - وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 39.

³ - أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر وإسبانيا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س.ن)،

وفي الربيع، خرج القائد الإسباني على رأس جيشه إلى عروج، كما جمع سلطان تلمسان جيشا قوامه 20 ألف من البربر الذين التفوا حوله، ثم التحقت به من وهران قوة قوامها 10 آلاف جندي، وخرج عروج وجنوده لمقاتلتهم خارج تلمسان، وتحصن بقلعة مشور (بناها السلطان الزياني يغمراسن)، ودخل الإسبان إلى تلمسان واستحلّوها وعاثوا فيها فسادا. ولما علم خير الدين أن الوضع يزداد سوءا في تلمسان، أمر أخاه إسحاق أن يخرج على رأس قوة قوامها 03 آلاف فارس لنصرة عروج، ولما علم عروج بوصول قوة أخيه، خرج من القلعة ليوحد الجيش، فسقطت تلمسان في يد السلطان الزياني، ودخل عروج في معركة مع الإسبان، واستطاع أن يقضي على أغلبهم.¹

أرسل كارلوس الخامس² ملك إسبانيا إلى واليه في وهران أن يمك بعروج حيا ويرسله إليه حيا، وهو يعلم علم اليقين صموده المستميت في القتال، وإن لم يفعل ذلك، سيقطع رأسه. جهز الوالي الإسباني لوهران حملة وساقها نحو عروج، وعندما وصلت الحملة إلى أسوار القلعة، بعث رسولا إلى عروج يطلب منه ترك القلعة والرجوع إلى الجزائر، وإذا رفض سيقتل. فما كان من عروج إلا أن يقبل بتسليم القلعة، أو يموت هو ومن معه جوعا. وعند خروج عروج وجنوده من القلعة، وما أن قطعوا مسافة قصيرة، حتى باغتهم الإسبان، وقتل عروج وقبله ببضعة أشهر قتل إسحاق.³

أدرك خير الدين خطورة الوضع في الجزائر بعد مقتل أخويه، وأنه من الضروري الدخول تحت لواء السلطان العثماني، فعزم على الذهاب إلى إسطنبول، بعدما جمع أعيان الجزائر وأعلمهم بالخطر المحقق بهم من طرف الإسبان، وقال لهم: أنه يستأنهم على عدته من مدافع وجنود، وعلى أهل الأندلس. لكن الأعيان رفضوا

¹ - خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص92.

² - اشتهر في التاريخ الغربي باسم شارلكان. اعتلى عرش إسبانيا سنة 1516م. انظر أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، 189.

³ - خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص 93.

تخليه عنهم، وطلبوا منه البقاء، فقال لهم: اكتبوا رسالة بخط يدكم إلى السلطان سليم الأول، تطلبون فيها بقائي وتعييني كأمر علىكم، وفعلا كان له ذلك. فأرسل السلطان سليم لخير الدين قفطان التولية وفرمانا يوليه بايا على الجزائر،¹ وأمه كذلك بألفي (2000) جندي من الإنكشارية مزودين بعتاد عسكري، ومعهم 4000 متطوع. وبهذه الكيفية استطاع خير الدين بربروس القضاء على الثورات الداخلية التي قامت ضده مثل: ثورة ابن القاضي² الذي دخل في صراع مع خير الدين، فجهز خير الدين جيشا واتجه نحو بلاد القبائل، واستطاع طرده وملاحقته إلى القل، لكن ابن القاضي هرب إلى عنابة مستجدا بالسلطان الحفصي أبي عبد الله الخامس (1494-1526م/899هـ-932هـ).³ ثم تقابل الجيشان في وادي بوقدورة،⁴ وخلال ساعات قليلة من القتال، انتهت المعركة بهزيمة ابن القاضي، الذي انسحب إلى مضيق في ثنية بني عائشة (تقع ببومرداس حاليا)، فالتقى هناك بجيوش سلطان قلعة بني العباس، المدعو عبد العزيز، الذي دخل في طاعة خير الدين من جهة، ولأنه عدو ابن القاضي من جهة أخرى. وعندما رأى جيش ابن القاضي جيش سلطان قلعة بني العباس تمردوا عليه وقاموا بقطع رأسه وتقديمه كهدية لخير الدين، لأنهم رأوا ان هذا التمرد لا يفيد سوى الاسبان الذين سيستفيدون من تشتت شامل الأهالي.⁵

¹ - جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر 1500.1830، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1987، ص 51.

² - أحمد بن القاضي (1511/1527) أحد أحفاد قاضي بجاية أبو العباس الغبريني.

³ - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 80.

⁴ - يقع في ذراع بن خدة بنيزي وزو حاليا.

⁵ - عزيز سامح تر، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1989، ص ص 84.85.

الفصل الأول: النظام السياسي لسلطة المركزية
بالنسبة للريف.

المبحث الأول: التقسيم الإداري لريف

1: الموظفون القائمون على شؤون

الأرياف

2: الموظفون الذين لهم اتصال بشؤون

الأرياف

المبحث الثاني: سياسة التقارب مع شيوخ القبائل والزوايا

1: سياسة الاحترام و التقدير

2: سياسة منح مناصب

3: سياسة منح امتيازات

4: سياسة المصاهرة

5: سياسة غض النظر على تجاوزات

بعض المرابطين

بعد سيطرة الدولة العثمانية الكاملة على الجزائر، وجدت صعوبة في التّحكم في هذه الرقعة الكبيرة من مركز الحكم بالعاصمة، فأوجد حسين بن خير الدين نظاماً إدارياً قسّم فيه الجزائر إلى بايكاات، يحكم كلا منها موظف سام يدعى الباى ممثلاً للباشا أو الداى فيها، وتعطى لهم حرية التصرف فيها بشرط أن يقدموا للداى جزء من مداخيلها على أن يحملها الباى بنفسه، وتسمى بالدانوش الكبرى، وتقدم مرة في كل سنة. بالإضافة إلى الدانوش الصغرى. وتحمل في فصلي الشتاء والربيع.¹ وروعي في هذا التقسيم الظروف الجغرافية والسياسية بعين الاعتبار.² وقسمت هذه الأقاليم كما يلي:

- **دار السلطان:** وهي تحت تصرف الباشا أو الداى مباشرة، وتضم الجزائر العاصمة، والبليدة،³ والقليعة، وشرشال، ودلس.

- **بايلك الغرب:** أسس سنة 1563م/970هـ، وعاصمته كانت أولاً مازونة ثم معسكر، وأخيراً صارت وهران بعد تحريرها من أيدي الإسبان.

- **بايلك الشرق:** أسس سنة 974هـ/1567م، وعاصمته قسنطينة.⁴

- **بايلك التيطري:** تحده متيجة شمالاً، ومن الناحية الشرقية يحده وادي بني سليمان وبني جعد وغريب وقائد سباو، وعمالته زاوّة ويحد عمالته وطن يسر.⁵

¹ - ج.أو. هابنسترايت، رحلة الألمانى هابنسترايت إلى الجزائر و تونس وطرابلس (1732.1145)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامى، تونس، 2007، ص 45.

² - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركى، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 281.

³ - وهي قرية تقع في سفح جبل، معظم سكانها من الجبليين الذين تحضروا من أجل تحسين أوضاعهم، ينظر حمدان خوجة، المرآة، تع: محمد العربى الزبيرى، سلسلة التراث، الجزائر، 2005، ص 216.

⁴ - محمد بن ميمون الجزائرى، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط.2، الجزائر، 1981، ص 36.

⁵ - عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1989، ص 84-85.

المبحث الأول: التنظيم الإداري للريف

يعتبر الباي ممثل الباشا أو الداوي في البايلك، يعين مباشرة من طرفه، وذلك بتسليمه قفطان التولية. ويملك الباي السلطتين التنفيذية والتشريعية في يده، بحيث يعمل تحت إمرته جميع الموظفين في الأرياف.

ويمكن تقسيم هؤلاء الموظفين إلى قسمين: قسم له اتصال مباشر بالأرياف، مثل: القياد، والشيوخ، والحكام؛ والقسم الآخر له علاقة غير مباشرة بالأرياف، مثل: الخليفة وآغا الدائرة.¹

1- الموظفون القائمون على شؤون الأرياف :

1-أ- **القياد**: بعد تقسيم السلطة المركزية في الجزائر إلى بايلكات، قسم البايلك بدوره إلى مجموعة من الأوطان، وعين على كل وطن قايد يرأس مجموعة القبائل والدواوير والأعراش.²

كان الباي هو من يتولى عملية تعيين القياد الذين يختارون في الغالب من العسكريين أو الكراغلة، والذين يقومون بإدارة الأوطان ومراقبة شيوخ القبائل، وفرض الأمن وجباية الضرائب من القبائل التي تحت تصرفه، وحراسة الأسواق، وحل النزاعات. كما يقوم القياد بجلب المرابطين وبعض الأسر ذات المكانة الاجتماعية الهامة، وإعطائهم امتيازات من أجل مصالح معينة.³

إن لصلاحيات القيادة أهمية كبيرة لما تعود به من فائدة على السلطة المركزية، وذلك لما للمرابطين والأسر المتنفة من تأثير على سكان الأرياف. فقد كان القياد يخضعون إلى أوامر آغا العرب مباشرة، ولا يمكنه أن يولي هؤلاء القياد حتى يتأكد من مهارتهم وأحقيتهم لهذا المنصب، وما مدى تحكمهم في إدارة هؤلاء القبائل.⁴

واختلف عدد الأوطان التي يحكمها القياد من منطقة إلى أخرى، فمثلا دار السلطان تحتوي على خمسة أوطان وهي: وطن بني موسى، ووطن بني خليل، ووطن حجوط،

¹ - فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990، ص 45-46.

² - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1865، 1792)، شهادة دكتوراه، الجزائر، 2008، ص 149.

³ - فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 47.

⁴ - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 276.

ووطن الخشنة، ووطن يسر، باستثناء وطن السبت الذي كان تحت قيادة خوجة الخيل.

واحتوى بايلك التيطري على أربعة عشر وطنا، بينما وصلت عدد أوطان بايلك الغرب إلى أربعين وطنا. ونفس العدد بالنسبة لبايلك الشرق في قسنطينة.¹ وهناك عدة أنواع من القيادة نذكر منها:

قايد الفحص: وهو الذي يترأس الأراضي الفلاحية القريبة من المدينة والتي تدعى فحوص.²

قايد العشور: وهو المكلف بتحديد قيمة العشور المترتبة على ذمة كل قبيلة. وكان يتقاضى تزكية مالية تقدر ب 300 ريال بوجو سنويا وبعض الخدمات، مما تمكنه من شراء الأراضي وبعض الأملاك مثل: بن دالي الذي كان قائد العشور ببايلك الشرق بقسنطينة في عهد أحمد باي.

قايد الدين: وهو رئيس إدارة الضرائب، وهو الذي يقوم بجمعها وتقديمها للباي، ويحتفظ بجزء منها لنفسه كأجر له.³

قايد المرسى: أي قايد الميناء، ويقوم بحراسته والتدقيق في الداخل والخارج منه (أي الميناء). وهو من يقوم بجمع الضريبة الجمركية المفروضة على السلع. ويعتبر القائد الأعلى.⁴

بالإضافة إلى هؤلاء القياد، فهناك مجموعة أخرى من القياد الإداريين الذين يترأسون المجموعات القبلية بالأرياف. ومن مهامهم: تحصيل الضرائب من القبائل التي لم تدفع، كما يقومون بالسهر على أمان الأسواق ومراقبتها، كما يتقاضون نقود حق عرض سلع الإنتاج الحيواني والنباتي بالأسواق. كما يمنح لهم الفلاحون نقودا

¹ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 150.

² - وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع: عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، (د.ط)، الجزائر، 2006، ص 82.

³ - توفيق دحماني، نفس المرجع، ص 151.

⁴ - عبد القادر بالغيث، الحياة السياسية والاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد التركي، شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2014، ص 47.

متمثلة في رسوم لبيع سلعهم، وكذلك منحهم نقود حق عرض سلعهم في هذه الأسواق؛ أي المكوس، كما تقدم أحيانا عينية.

1-ب-الحكام: وهم من يتراسون المدن وما جاورها. وبهذا تكون لهم صلة بالأرياف، ومهامهم تشبه مهام القيّاد، بالإضافة إلى الإشراف على النشاط التجاري وتنظيم الحرف في شكل نقابات. ويعمل تحت تصرف هؤلاء الحكام مجموعة من الشواش وبعض من الموظفين مثل: الكاهية وهو من أوكلت له مهمة توفير الماء، باعتباره أمين العيون، ومن يتوجب عليه حفظ أمن المدينة. والمزوار ومهمته مراقبة الأسواق والمحافظة على النظام والأخلاق العامة. فهو بمثابة شرطي المدينة.¹

1-ج-الشيوخ: وهم من يشرفون على شؤون القبائل الجبلية والعشائر البدوية، ويشرف كل واحد على دشرة أو عرش أو دوار. ويمكن أن يتولى شيخ واحد إدارة قبيلته وبعض القبائل المجاورة، وفي هذه الحالة لا يرجع في أخذ تعليمات قائد المنطقة، بل يصبح تعامله مباشرة مع الخليفة أو الباي. و يختارون من أعيان القبائل ممن تميز برجاحة عقله، وحسن خلقه وحكمته، على أن يكون من أصحاب الأسر ذات المكانة والنفوذ. حيث يقوم الأعيان بتزكيته للقائد، ويتم الموافقة عليه بعد الأخذ برأي آغا العرب في بعض الأحيان. ومن مهام الشيوخ جمع الضرائب من السكان وتقديمها للقائد.

ومن بين الشيوخ الذين ينتمون إلى أسر متنفذة نذكر منهم: شيخ أولاد مقران "عبد العزيز العباسي" الذي حكم منطقة مجانة وبني عباس وما جاورها. وكذلك "بوعزيز بن نصر" شيخ لحنانشة² فهو بمثابة حارس المنطقة الشرقية لبابك الشرق.³

2-الموظفون الذين لهم اتصال بشؤون الأرياف:

¹ - فلة القشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص47.

² - تقع مواطنها بمنطقة سوق أهراس ونواحيها وتعتبر مع قبيلتي لحراكتة و ناماشة من أهم قبائل الشرق الجزائري، اشتهرت بقوة شكيمتها، ينظر: ج.أو. هابنسترايت، المصدر السابق، ص85.

³ - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بابك الشرق، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، الجزائر، 2015،

2-أ-الخليفة: يختار الخليفة من الأتراك أو الكراغلة. وهو من ينوب الباي في غيابه. وقد يحمل الدانوش إلى الباشا في دار السلطان في حالة تعذر حضور الباي، كما يقود المحلة¹ عند جباية الضرائب، ومن صلاحياته أيضا فرض الأمن والهدوء في البايلك وذلك عند قيامه بحملات تأديبية للقبائل المتمردة والمتمنعة عن دفع الضرائب. ويعمل تحت تصرفه مجموعة من القياد.² ويمكن أن يكون خليفتان في البايلك الأول. ويدعى بخليفة الكرسي في بايلك الغرب لأنه يجلس على كرسي الباي عند غيابه، والثاني يسمى بخليفة الشرق ينوب الباي بالخروج إلى الجهة الشرقية لاستخلاص الضرائب.³

2-ب-آغا الدائرة: تعددت تسمياته واختلفت من إقليم لآخر، فيدعى ببايلك الشرق بقائد مهر الباشا، كما عرف في المناطق الأخرى بآغا العرب أو قايد الدار أو الباش آغا.

ومن مهامه: الإشراف على الشرطة وإدارة موظفي البايلك.⁴ وأوكلت له مهمة قيادة فرسان البايلك الذين يتميزون ببرايات وزيّ خاص بهم. ويشرف آغا الدائرة على الحملات التأديبية ضد القبائل المتمردة، كما يشرف على تنصيب البايات وينفذ أوامر عزلهم من البايلك أو إعدامهم،⁵ وله حق التصرف في الجنود الإنكشارية وقبائل المخزن، كما يقوم بتبليغ الباي بكل مستجدات البايلك، ويمكن أن يحكم البايلك لفترة قصيرة إلى حين التحاق الباي الجديد.

¹ - المحلة: وتطلق على الجند المتنقل في الأرياف وتحدد مهمتها في اقرار الأمن و استخلاص الضرائب، ومراقبة القبائل الجبلية و العشائر البدوية، وتساعد جند المحلة القبائل المخزن مقابل الامتيازات ينالونها و الغنائم التي يتحصلون عليها أثناء غاراتهم على القبائل المعادية للبايلك أو التي تنهرب من دفع ما عليها من جباية و رسوم، ج.أو. هابنسترايت، المصدر السابق، ص 32.

² - سفيان الصغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، شهادة ماجستير، جامعة باتنة، 2012، ص 67.

³ - عبد القادر بلغيث، المرجع السابق، ص 45.

⁴ - دراجي بلخوص، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلك قسنطينة من خلال نوازل الفكون، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص 19.

⁵ - عبد القادر بلغيث، المرجع السابق، ص 45.

اتسعت صلاحياته بعد موت صالح باي عام 1792م/1206هـ ومحمد الكبير باي وهران لتصبح مهامه سياسية أكثر منها اقتصادية، وذلك من أجل قمع أي فكرة استقلالية في البايكات.¹ ونظرا لأهمية هذه الوظيفة وخطورتها، يعين مباشرة من طرف الداى، ويختار من هو محل ثقته؛ وقد يكون من أسرة الداى أو من أبنائه مثل الداى كرد عبدي² الذي كلف ابنه بهذه المهمة.³ وسبب اهتمام الباى باختيار آغا الدايرة لاحتكاك المدينة بالريف الذي كانت تظهر فيه توترات وثورات، مما تشكل خطرا على المدينة.⁴

2-ج-الباش مكاحلي: أو الباش مكحلجي، مهمته توفير الأسلحة والإشراف على حرس الباى.⁵

*الباش كاتب: وهو كاتب الباى، حيث يقوم بتحرير كل الرسائل والفرمانات التي يصدرها الباى. كما يقوم بتسجيل أملاك البايك من نقود و فرس وأراض... إلخ.⁶

*الباش سيّار: بمثابة موزع البريد في وقتنا الحالي، فهو من يقوم بإيصال رسائل الباى إلى دار السلطان، ويعيد معه أي تعليمة أو فرمان من الباشا، وتقوم قبائل المخزن بحمايته لتسهيل مهمته. ومن بين الذين اشتغلوا بهذا المنصب: المزارى بن قدورة في عهد الباى المقلش (ابن الباى محمد الكبير).⁷

¹ -حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية(1659-

1830)، شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008، ص 95-96.

² - كرد عبدي باشا(والأصح كور أي الأعور)، وقبل ذلك تولى منصب آغا العرب (قايد الحامية)، حكم الجزائر سنة(1724-1732). عرف بقوة شخصيته ومواقفه الشجاعة، أنشأ في عهده مسجد المقرنين والمعروف بالمكارون. كما وسع ضريح الولي سيدي عبد الرحمان الثعالبي. ينظر: ج.أ. هابنسترايت، المصدر السابق، ص22.

³ - نفسه، ص39.

⁴ - عبد القادر بلغيث، نفس المرجع، ص45.

⁵ - فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 49.

⁶ - دراجي بلخوص، المرجع السابق، ص 19.

⁷ - عبد القادر بلغيث، المرجع السابق، ص48.

2-د-ناظر الأوقاف: وهو الذي يشرف على الأحباس والأوقاف في الأرياف، لأنه انتشرت فيه بشكل كبير. وكان سكانها يقومون بخدمتها تحت نظر الشواش، بحيث يتحصل هؤلاء على منتوج الأراضي تحت إشراف وكيل الأحباس أو ناظر الأوقاف.¹

¹ - فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 50.

المبحث الثاني: سياسة التقارب من شيوخ القبائل والمرابطين

أدركت السلطة العثمانية، منذ دخولها إلى الجزائر، مدى الحب والاحترام الذي يكنه سكان الأرياف للمرابطين وشيوخ القبائل، فاعتمدت سياسة التقرب من الشيوخ والمرابطين لكسب ودّ السكان من ناحية، وفرض سيطرتها عليهم من ناحية أخرى. واعتمدت السلطة العثمانية على عدة سياسات منها:

1- سياسة التقدير والاحترام:

لقد بالغ العثمانيون في إظهار الاحترام والتمجيد لشيوخ الزوايا والمرابطين من أجل استمالتهم لتحقيق أغراضهم. وتجلت هذه السياسة من خلال الظهائر التي أرسلها الحكام العثمانيون إلى شيوخ الأسر والزوايا مثل ظهيرة أرسلها الدايات والبايات إلى رجال الدين لأسرة الفكون وآل مقران.¹ مثلاً: أرسل الباي عبدالله (1804-1806م/1218-1220هـ) إلى شيخ الفكون رسالة "الحمد لله، إلى العالم الأشهر، الخير الأنور، مأوى القليلين، وملجأ الضعفاء والمساكين، العارف بجميع العلوم والفنون، سيدي الشيخ ابن فكون...".²

فقد ذكر أحمد شريف الزّهار مدى مبالغة العثمانيين في احترامهم للمرابطين، وتجلي ذلك في المحافظة على قبور الأولياء والصلحاء وبنائها كأضرحة والتبرك بهم في الحروب، فقد تبرك الباي أزرق لعيون حين دخل في حرب مع باي تونس بالمرابط سي محمد بن ناصر، وانتصر عليه.³ وهناك من البايات من استغل تقربه من المرابطين والزوايا لصالحه مثل: أنجليز باي الذي سرق من زاوية سيدي السعيد في كدية علي كمية معتبرة من الأموال، وهرب إلى حمودة باشا بتونس.⁴

¹ - فوزية لزغم، البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني، شهادة دكتوراه، جامعة وهران، 2014، ص 476.

² - محمد الصالح بن العنتري، الفريدة المنسية، تح: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 72.

³ - أنظر: Charles Feraud, Les Tribus de la Province de Constantine, paris, 1869, p10.

⁴ - أنظر: Charles Feraud, Un vœu d'hossien bey, Revue Africaine, n°:7, 1863, pp 90.91.

فقد وصل إجلال العثمانيين إلى أنه إذا هرب أحد الفارين من السلطة العثمانية إلى هذه القبور أو الاضرحة، لا يعاقب احتراماً لها، وكأن الشخص الهارب استنجد بهذا الولي الصالح.¹

فكانت سياسة الاحترام التي اتبعتها السلطة العثمانية اتجاه المرابطين والشيخ ذات نتيجة، وخاصة وأن سكان الأرياف لهم علاقة وطيدة مع هؤلاء، على عكس علاقتهم بالسلطة التي اتسمت بالجفاء والعداء.²

2- منح المناصب:

حظي شيوخ القبائل والمرابطين بمكانة خاصة لدى السلطة، وتجلّى ذلك بمنحهم مناصب إدارية بسيطة، حيث كانوا يقومون بدور الوسيط بين سكان الريف والسلطة، وذلك لأن المرابطين يمثلون القوة الدينية للسكان. أما شيوخ القبائل فيمثلون السلطة السياسية. ومن بين المناصب التي منحها باي قسنطينة لأسرة المقران منصب مشيخة البلاد.³ كما منحت لعائلة الفكون إدارة مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين بعدما نزعها الباي فرحات من عائلة ابن عبد المؤمن، وبقيت عائلة الفكون تمتلك هذا المنصب بتزكية من بايات قسنطينة. فمثلاً الداوي إسماعيل بعث بمرسوم إلى باي قسنطينة يعين فيه سيدي محمد بن عبد الكريم فكون كأمر لركب الحجاز وإمام المسجد الكبير.⁴

3- منح الامتيازات:

لقد منحت السلطة العثمانية لشيوخ القبائل والمرابطين امتيازات عديدة، واختلفت هذه الامتيازات من أسرة إلى أخرى، ومن شيخ زاوية إلى آخر، كل حسب نفوذه. بحيث

¹ - أحمد شريف الزهّار، المصدر السابق، ص 61.

² - العيد مسعود، المرابطون و الطرق الصوفية خلال العهد العثماني، مجلة سيرتا، جامعة قسنطينة، ع10، أبريل، ص14.

³ - جميلة معاش، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق، ص 166.

⁴ - رشيدة شدرى معمر، العلماء و السلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671.1830)، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 108.

وكان بايات قسنطينة يعتمدون سياسة الإعفاء من الضرائب على الزوايا والأضرحة. فمثلا أعفيت زاوية عبد الرحمان الأخضرى من الضرائب، كما أعفيت العائلات من الضرائب أيضا مثل: عائلة سيدي عيسى بن سيدي موسى، ومرابطي أولاد سيدي علي بن محمد الشريف.

كما كانت السلطة العثمانية تعتمد على الهدايا لإرضاء شيوخ الزوايا. وأحيانا كان الشيوخ والمرابطون هم من يطلبونها من السلطة.¹

ومن بين الامتيازات التي منحت لأصحاب الأسر ذات النفوذ وإلى شيوخ القبائل والزوايا، اقتطاع لهم أراض من أجل ترضيتهم وذلك يكون عن طريق فرمانات يصدرها الدايات تثبت ملكية هؤلاء للأراضي.²

4- المصاهرة: لعبت المصاهرة دورا كبيرا في التقريب بين السلطة وشيوخ القبائل، وكذلك شيوخ الزوايا أصحاب النفوذ من العائلات الكبرى. حيث اعتمد حكام الدولة العثمانية في الجزائر على هذه السياسة بشكل كبير، للتقرب من سكان الريف من أجل تقوية الصلة بينهم، فظهرت فئة أخرى من السكان نتجت عن هذا التزاوج؛ وهي فئة الكراغلة (أب تركي وأم جزائرية). حيث يذكر حمدان خوجة من عادات البربر أنهم يولون الأجنبي الذي يتقرب منهم برابط الزواج كل الحب والحماية والتأييد؛ لأنه أصبح منهم وعرضه عرضهم.³

فأدت المصاهرة إلى التلاحم والترابط الكبير، خاصة بين العائلات الإقطاعية الكبرى والعائلات المرابطية في الريف.⁴ فقد كان حسن باشا (1798-1791) صهر الحاج عمر الباش كاتب، الذي عزله مصطفى باشا من منصبه، لأن مصطفى باشا تزوج

¹ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830.1500)، دار الغرب الإسلامي، ط1 بيروت، 1997، ج1، ص 470.

² - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2012، ص171.

³ - حمدان خوجة، المصدر السابق، ص18.

⁴ - انظر: Feraud (C.H), Histoire des villes de la province de Constantine, Bougie,

Arnaut, Paris, 1869, PP. 88-89.

من ابنة أخت زوجة خاله حسن باشا، التي طلقها بسبب حبها لزوجها الأول علي برغل،¹

كما تزوج حسين باشا من ابنة رئيس الطريقة الشاذلية ابن أحمد الملياني،² كما زوّج علي باي (1713-1710م/1121-1124هـ) ثلاثا من بناته إلى شيوخ أسرة آل مقران بمجانة،³ لكن مرسى ذكر أن علي باي زوج ابنة واحدة للحاج من أسرة أولاد مقران وتدعى تركية.⁴ كما تزوج حسن باشا من ابنة ابن القاضي سلطان إمارة كوكو من أجل الحد من الصراع الذي كان قائما بينه وبين إمارة كوكو.⁵ أما في بايلك الغرب وهران، فقد عمد الباي محمد المقلش إلى مصاهرة الشيخ قدور بن الصحراوي من أجل القضاء على ثورة الدرقاوة، لأن قبيلته كانت من الداعمين لهذه الثورة. كما أرسل الباي المقلش لهم الحبوب أثناء مجاعة تلمسان.⁶ وبالمصاهرة استطاعت السلطة العثمانية المتمثلة في الباشوات والبايات من فرض سيطرتها وحفظ الامن والاستقرار بالتقرب من الاسر العلمية ذات النفوذ، وكذلك من شيوخ الزوايا والقبائل.

5- سياسة غض النظر عن تجاوزات بعض المرابطين:

بالنسبة للمرابطين فيمكن أن نقسمهم إلى قسمين: القسم الأول المرابطون الصالحاء، وهم من كانوا علماء وفقهاء. أي كانوا من حملة العلم، أما القسم الثاني فهم المرابطون الذين يستعملون الدروشة لأغراض معينة، وهذا الصنف ليسوا متعلمين أصلا .

¹ - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص71.

² - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 465.

³ - أنظر: Feraud, Histoire des villes ..., Bougie, P. 293.

⁴ - أنظر: Mercier (E.), Histoire de Constantine, Concours de la Societe Archeologlaue

, Alger, 1903, p244.

⁵ - أنظر: Laugier de Tassy ,Histoire de royaume d'Alger ,Amsterdam: chey Henri du sauzet,M.DCC,1725, P.147.

⁶ - رشيدة شكري معمري، المرجع السابق، ص22.

لقد انتشر الصنف الثاني من المرابطين بشكل كبير، خاصة أن السلطة العثمانية كانت من مشجعي الدروشة من أجل مصالحها المتمثلة في جلب سكان الريف وإقحامهم في البدع والخرافات.

فقد أشار أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي أن السلطة العثمانية كانت تسكت على تجاوزات الدراويش حتى وإن كانت تخل بالأخلاق العامة، بل أصبح هؤلاء الدراويش يرشون الحكام العثمانيين للسكوت عن سرقتهم لأموال الناس وأخذها بالقوة، والتعدي على الحرمات، مثل المرابط قاسم بن أم هانئ. يقال أنه أنكر تأثير الله وأنه هو من يستطيع التأثير، كما أتى ببعض الأفراد من الفقراء وأمرهم بالرقص ولعابهم يسيل، بحيث كان يستهزئ بهم وهم لا حول ولا قوة لهم.¹ فقد ذكر الفكون في كتابه منشور الهداية أن المرابط قاسم أم هانئ

(كثرت مخالطته لبوادي الرعايا، المذكورين يشنعون، أمره، ويظهرون للصوص خبره. ويقولون على اللصوص أقاويل من كرامات ينسبون لها ليردعوا بذلك للصوص عنهم ليأمنوا في أموالهم... مع إعانتهم لهم بما أظهر من نفسه من تنسك).²

كما قام أحمد بوعكاز بإقامة الحضرة وإعطاء العهد، فبدأ الناس يأتونه من كل حذب و صوب محملين بالحبوب والقمح والشعير والأبقار والأغنام وذلك من أجل رفع عنهم الأمراض والبلاء. كما كان أصحاب المناصب من حكام وقياد يطلبون منه أن يوليهم مناصب معينة، وكذلك ينتزع هذه المناصب من أصحابها في حالة عدم الموافقة له عن مصالحه. فتشكلت علاقة وطيدة بين بعض المرابطين من الدراويش والسلطة العثمانية، لكل واحد منهم له مصلحة مع الآخر.

وهكذا ساعدت السلطة المنحرفين من الدراويش على استغلال الأهالي وانتشار فساد الأخلاق والجهل والخرافات في أوساط المجتمع الجزائري.³

¹ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 471.

² - عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم و الولاية، تح: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1987، ص 117.

³ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 471.

وما يمكن استخلاصه أن السلطة العثمانية عملت على وضع جهاز إداري محكم من أجل فرض السيطرة على كامل الريف من جهة، ومن جهة أخرى اتبعت أسلوب التقرب من شيوخ القبائل والزوايا لكسب ودّهم، بمنحهم عدة امتيازات، وذلك لمعرفة بمدى ولاء سكان الريف لهؤلاء.

الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي للريف الجزائري.

المبحث الأول: تقسيم أراضي السكان الريف

1:أراضي الملك

2:أراضي البايلك

3:أراضي العرش(المشاع)

4:أراضي الأوقاف (الأحباس)

5:أراضي الموات

المبحث الثاني: النظام الضريبي المفروض على
سكان الريف

1:الضرائب الشرعية(الاعتيادية)

2:الضرائب المستحدثة

3:الضرائب الظرفية

أدى اهتمام السلطة المركزية بالجانب الإداري في الريف الجزائري إلى أهمية هذا الأخير في الاعتماد على اقتصاد الريف من خلال مدى دعمه لخزينة البايلك، ولفهم العلاقة التي كانت سائدة بين سكان الريف و السلطة العثمانية لآبد من دراسة عنصر أساسي تحكم في اقتصاد الولاية بشكل كبير، ألا وهو الضرائب، لدى اتبعت السلطة المركزية في الجزائر سياسة جبائية اختلفت حسب نوع ملكية الأراضي الريفية و نوع الانتاج الزراعي الذي تفرض عليه، خاصة أن الضرائب تمثل المورد الرئيسي للدولة بعد تراجع عائدات البحر.

المبحث الأول: تقسيم أراضي الريفية

1-أراضي الملك:

وهي الأراضي التي تكون ملكا لأصحابها، حيث يكون لهم الحق في استغلالها كيفما يشاؤون، ولهم حرية التصرف فيها من خلال بيعها أو توزيعها إلى غير ذلك. كما يعينون أفرادا لحرثها أو حصادها.¹ هذه النوعية من الأراضي كانت أكثر انتشارا في فحوص المدن، والذين كان يمتلكها أكثر سكان المدن وموظفو البايلك.

ولقد شهد العهد العثماني الأخير في الجزائر انتشارا واسعا لهذه الأراضي، بحيث أصبح معظم موظفي البايلك يمتلكون هذه الأراضي ابتداء من الباي إلى آخر موظف، بل حتى شيوخ الزوايا كانوا يمتلكون أراضي شاسعة، إذ أصبح فائض محصول هذه الأراضي يؤخذ إلى المدن لتصرفه.²

واحتفظ أصحاب هذه الأراضي بأوراق العقود التي تثبت ملكيتهم لهذه الأراضي سواء عن طريق الشراء أو عن طريق الإرث، وذلك حسب الأعراف أو التقاليد المتعارف عليها. وكانت هذه الأوراق تثبت ملكية الشخص لأرضه أو عائلة بأكملها. وكانوا يحصلون على إثبات ملكيتهم لهذه الأراضي عن طريق القضاء أو بإقرار من الفقهاء أو شيوخ الزوايا. وصارت العائلات المعروفة وذات مكانة تقدم ملكيتها لهذه الأراضي عن طريق إقرار فرمانات من طرف الباي لملكيتهم لها، نظرا لمكانتهم العالية بين الناس، حيث أن فرمان يحميهم من أي استحواد

¹ سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1830،1519)، شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2014، ص90.

² توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1865-1792)، شهادة دكتوراه، الجزائر، 2008، ص 164.

أو مصادرة لأراضيهم من طرف موظفي البايلك من خلال شكوى أو رشوة تؤخذ من طرف أعداء أو منافسين لهذه العائلات.³

2- أراضي البايلك

تتشكل أراضي البايلك على عدة أنواع منها: المزارع والبساتين وكذلك الأراضي التي تقوم الدولة بتأجيرها للخماسين من أجل زراعتها،⁴ وكذلك أنواع من الأراضي يستعملها السكان لتلبية حاجاتهم اليومية. فمعظم هذه الأراضي تم شراؤها من قبل البايلك، الذي قام بمصادرتها من القبائل المتمردة والممتعة عن دفع الضرائب.⁵

وأراضي البايلك تعرف بأراضي العزل والاحواش التي عرفت بزراعة الحبوب نظرا لخصوبة تربتها، حيث تعد من أخصب الأراضي وأكثرها إنتاجا. فهي ملك للدولة وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 389682 هكتار؛ وتبلغ مساحة البايلك بدار السلطان حوالي 129000 هكتار، كما بلغت ببايلك الشرق حوالي 112351 هكتار، أما بايلك الغرب فبلغت حوالي 11250 هكتار.⁶

لقد حصلت الدولة على هذه الأراضي عن طريق الشراء أو المصادرة أو في حالة ترك هذه الأراضي من قبل مالكيها، أي شاغرة. وفي حالة ترحيل السكان منها، فأغلب أراضي البايلك يحصل عليها عن طريق المصادرة التي كان يتعمدها البايلك على القبائل الخاضعة أو القبائل المتمردة وذلك عملا بعبادات الحكم العثماني المعتمدة على العرف والدين الإسلامي الذي أعطى للحكام هذا الحق باعتبار أن الباي هو نائب الباشا أو الداى في البايلك، باعتباره ممثل الباب العالي في الجزائر.

لقد تنوعت أراضي البايلك أو العزل حسب نوعية الإنتاج أو أسلوب التصرف فيها⁷ مثل:

³ - فلة قشاعي المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني في العهد العثماني (1771، 1837)، ماجستير،

جامعة الجزائر، 1990، ص 102.

⁴ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 170.

⁵ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 170.

⁶ - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 99.

⁷ - فلة قشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص 97.

- عزل الخماسة: وهي الأراضي التابعة للبايلك. وتقوم بخدمتها القبائل التي تحت سلطة البايلك، أي التابعة له مقابل خمس الإنتاج.⁸
- عزل الجبري: هذه الأراضي يؤجرها البايلك إلى موظفيه أو لبعض القبائل و الأعيان ذات المكانة عند البايلك مقابل دفع ضريبة تسمى بالجبري وتقدر ب:12 صاع من القمح و12 شعير على الجابدة⁹ أي تقريبا 50% من الإنتاج.
- عزل العزيب: تمنح هذه الأراضي لفائدة الرحل مقابل رعاية مواشي البايلك.
- عزل الجبل: جميع هذه الأراضي للقبائل التي تقطن بالجبال وكذلك منحت للأسر ذات النفوذ السياسي مثل أسرة بن فكون ببايلك الشرق مقابل حفظ الأمن في هذه المناطق.

3-أراضي العرش أو المشاع:

وهي الأراضي التابعة للعرش أي أن جميع أفراد القبيلة لهم الحق التصرف فيها لأنها ملك للعرش ككل، مع أن استغلالها يتوقف حسب إمكانيات كل أسرة، ويقوم شيخ القبيلة بتوزيع هذه الأراضي على العائلات بمساعدة أعيان القبيلة، على حسب العادات والتقاليد المتعارف عليها في توزيع هذه النوعية من الأراضي، وعلى حسب الظروف السائدة في ذلك الوقت، ولهذا فإن هذه النوعية من الأراضي لا يمكن بيعها أو شرائها أو التصرف فيها؛ لأنها تابعة لعرش بأكمله وليس لفرد واحد له حرية التصرف فيها كما شاء.¹⁰

قد اعتمد العثمانيون سياسة نزع الأراضي من القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب ومنحها إلى موظفي البايلك أو إلى قبائل المخزن، أو تقوم السلطة العثمانية بكرائها إلى قبائل تتحمل دفع الخراج المتفق عليه. فمثلا في بايلك الغرب، صادر محمد الكبير أراضي قبيلة محال الواقعة في سهل السمار بنواحي القليعة، والتي تبلغ مساحتها حوالي 200 هكتار بين سنتي 1209هـ/1795م و1219هـ/1805م.¹¹ كما بلغت في أواخر العهد العثماني في الجزائر

⁸ - توفيق دحماني، نفس المرجع، ص 98.

⁹ - وهي وحدة قياسية خاصة بالمساحة الزراعية، وهي محددة بما يستطيع حرثه زوجان من البقر، وهي تتراوح ما بين (8و15) هكتار على حسب طبيعة الأرض المحروثة (سهلية، جبلية،...) وتُدعى أرضا بالزويجة أو السكة، أنظر ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، للجزائر أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2012، ص88.

¹⁰ - جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق، ديوان المطبوعات الجامعية، (دط)، الجزائر، 2015، ص183.

¹¹ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 175.

بمقاطعة دار السلطان و التيطري حوالي 4425000 هكتار، حيث تبلغ أراضي المخزن وحدها حوالي 3400000 هكتار، تعيش عليها مائة وأربع قبائل خاضعة للسلطة المركزية.¹² لا يملك البايلك أو السلطة المركزية صلاحيات التحكم في هذه الأراضي؛ وكذلك لأن أغلبها بعيدة عنها، ولكن للقبيلة أو العرش حرية استغلالها من خلال ممارسة الزراعة أو الرعي.¹³

4- أراضي الأحباس والأوقاف:

وهي الأراضي التي يتم اتخاذها كوقف لفائدة المؤسسات الخيرية مثل: مؤسسة الحرمين الشريفين (مكة والمدينة المنورة)، وكذلك المساجد والزوايا والمرافق العامة والأضرحة، حيث يتولى رعايتها وحفظها موظفون يطلق عليهم اسم ناظر أو وكيل الأوقاف، والذين يتقاضون مرتباتهم من مداخيل هذه الأوقاف، وقد تشرف عليها بعض العائلات والأسر التي تحظى بنفوذ ومكانة دينية. ففي بايلك الشرق بقسنطينة عائلة الفكون مثلا والتي منحت لها مشيخة البلد، كما كانت تشرف على الأراضي المحبوسة، ويشاركها في ذلك بعض من رجال الدين، وذلك بقرار من الباي مثل: المرابط "سيدي بلقاسم بوحجار"، الذي كان مقداً بالقرب من وادي بومرزاق،¹⁴ وكذلك "أسرة المقراني" حكام مجانية التي رغم أصولها الدينية، واعتمادها على السلطة الروحية في بدايتها، خاصة في عهد مؤسسها عبد الرحمان، إلا أنها تحولت إلى أسرة محاربة اعتمدت على زيادة نفوذها بالقوة، حتى أصبحت من أكبر الأسر الإقطاعية بالبايلك، وكذلك أسرة "سيدي مبارك بن ناصر" المتصوفة والتي قام باشا الجزائر سنة 1740م/1152هـ بإقحامها في الحياة السياسية، وذلك بمنح شيخها محمد بن الشريف أمقران الإشراف على أخشاب منطقة بني فوغان قرب جيجل لتصديرها من قبل البايات.¹⁵

واشتهرت هذه الأراضي بإنتاج الحبوب، خاصة في منطقة الهضاب العليا والأطلس التلي. ونظرا لأهمية هذا المنتج، عملت الدولة على استهلاكه وتصديره. لذلك حرصت دوماً على السيطرة على مثل هذه الأراضي التي انتشرت بشكل كبير في سهول قسنطينة وقلعة بني راشد

¹² - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 108.

¹³ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 175.

¹⁴ - فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 108.

¹⁵ - جميلة معاش، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق، ص ص 178-179.

وتيطري. كما اشتهرت فحوص شرشال والقلية بأشجار التوت الأسود والأبيض، ويرجع الفضل في ذلك للمهاجرين الأندلسيين. كما تميزت الجزائر والبليدة بزراعة البرتقال والعنب.

5- أراضي الموات:

هي الأراضي الشاغرة التي لا أحد يعيش فيها، وليس لها من يملكها أو الأراضي التي تركها أصحابها لأنها غير صالحة للزراعة أي البور.¹⁶

وقد ذكر القلقشندي في كتابه صبح الأعشى قائلاً: (فأما الموات، فإن كان لم يزل مواتا على قديم الزمان، لم تجر فيه عمارة، ولم يثبت عليه ملك، فيجوز للسلطان أن يقطعه من يحبه ويعمره... ثم مذهب أبي حنيفة أن إذن الإمام شرط في إحياء الموات، وحينئذ يقوم الاقتطاع مقام الإذن...)¹⁷.

إنّ مذهب الدولة العثمانية هو المذهب الحنفي الذي يشرّع أن أراضي الدولة هي ملك للحاكم، وبالتالي له صلاحية استغلالها أو بيعها. وينطبق هذا النص على الدولة الجزائرية باعتبارها تابعة للسلطة العثمانية.

¹⁶ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 184.

¹⁷ - أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1918، ج13، ص113.

ففي بايلك الشرق (قسطنطينة) أصدر الباب العالي فرمانات يوزع فيها أراضي البايلك على رؤساء الفرق العسكرية، سواء مكافأة على إنجازاتهم، أو من خلال تعيينهم على أحد الأقاليم. وهناك العديد من فرمانات التي أرسلها الباب العالي لبايلربايات الجزائر في العهد الأول من حكمهم في الجزائر، من بينها فرمان الذي وصل سنة 1574م/981هـ وينص على منح (محمد كشاشي) قائد عسكري ببسكرة علاوة قدرها 30000 أجرة إضافة إلى الإقطاعات التي كان يشرف عليها، والتي تقدر بـ: 250000 أجرة، وذلك مكافأة له على مجهوداته، التي قام بها في المعركة التي دارت بينه وبين العاصي عباس، وهذا لا يعني أن السلطة العثمانية تقوم بتوزيع هذه الأراضي على القادة العسكريين أو الموظفين لامتلاكها، بل للإشراف عليها والتصرف في بعض من عائدات ضرائبها.¹

¹ - جميلة معاش، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق، ص.ص 179-180.

المبحث الثاني: النظام الضريبي المفروض على سكان الريف

رغم تمتع الدولة العثمانية بالجزائر لمصادر دخل متعددة، إلا أنها لم تهمل الضرائب المحلية التي اعتمدت عليها بشكل كبير مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، خاصة بعد تراجع الغنائم البحرية التي كانت تشكل الدخل الرئيسي لبيت المال بعد ضعف طائفة رياس البحر.¹ وقد ذكر أحمد باي في مذكراته على أن (الدانوش أو الزيارة الإجبارية التي يؤديها إلى الباشا جميع البايات مرة كل ثلاث سنوات...)،² وإذا تعذر على الباي تأدية الدانوش إلى الباشا من مرض أو غيره، فينوبه في ذلك خليفته.³

وقد جاء في مذكرات القنصل الأمريكي في الجزائر وليام شالر أن (البايات وحكام الأقاليم هم المسؤولون عن جمع الضرائب بواسطة أعوانهم من العسكر والشرطة الذين يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب).⁴ وقد اتصف النظام الضريبي بالتعدد فنذكر منه ما يلي:

1- الضرائب الشرعية : وهي الضرائب التي فرضها الدين الإسلامي على كافة المسلمين أو الضريبة الاعتيادية المتعارف عليها والتي تفرض على الحبوب، وهي فريضة العشور، أو التي تفرض على الحيوانات والتي تسمى بالزكاة.

1-أ- العشور: تستخلص من المحصول الزراعي من حبوب وقمح وشعير، وكذلك تدخل فيها الخضر والفواكه وغيرها.⁵ ويكون ذلك الاستخلاص عملاً بأصول الدين الإسلامي. وكان هذا النظام سائداً في الجزائر منذ العهود الإسلامية السابقة للوجود العثماني، وأصبحت مع الوقت تحدد حسب مساحة الأرض.⁶ ويمكن دفعها بقيمة عينية، أي تقدم كمحصول، أو نقدية. وقدرت

¹ - أمير يوسف، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1830، 1519)، العدد الأول، 2016، ص 62.

² - أحمد باي، مذكرات أحمد باي، (د.د.ن)، باريس، 1971، ص 11.

³ - الأغا بن عودة المزاري، طلع سعد السعود، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 273.

⁴ - وليام شالر، مذكرات وليام شالر القنصل الأمريكي بالجزائر، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص 59.

⁵ - فلة القشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص 61.

⁶ - توفيق دحمان، المرجع السابق، ص 61.

بالعشر من المنتوج، ووضعت طبيعة الأرض أي خصوبتها أو مدى عطائها بعين الاعتبار. وحددتها السلطة العثمانية بـ 01 إلى 06 صيعان من قمح أو شعير. بالإضافة إلى ريال¹ بوجو، أو كيس من الخرطال عن كل زويجة أو جايدة.²

وقد يختلف مقدار العشور على حسب علاقة الفلاحين بالسلطة المركزية أو بموظفي البايلك، مما أدى إلى تغير مقدارها بالرغم من أنها ضريبة شرعية وأصبحت غير قارة. فقد تنخفض الضريبة إلى ثمن الإنتاج، وقد ترتفع إلى أكثر من العشر. فمثلا في معظم أوطان دار السلطان قدرت بسدس الإنتاج، بحيث يؤخذ على كل زويجة منه صاع من القمح ومثلها شعير، بالإضافة إلى كيس أو كيسين من التين أو دفع بيجو واحد. ويمكن أن تؤخذ نقدا إذا حددت كمية العشور.³

والذي يشرف على العشور ويراقبها قائد للعشور، حيث يقوم بتخزينها وجرد تقارير المعاينة للمحاصيل التي قدرها شيوخ القبائل والأوطان حسب نسبة الإنتاج. وكان شيخ العرب يكلف بحباية العشور من المناطق الصحراوية، وذلك بإشراف آغا العرب، إلا أن هؤلاء الشيوخ يتحليون في تسجيل العشور التي كانوا يقومون بحبايتها كاملة سواء كانت عينية أو نقدية، بل كانوا يأخذون جزء منها بغية دفعها في ترقية مناصبهم، أو الاستفادة منها لأنفسهم.⁴

وقدرت ضريبة العشور في دواوين مليانة سنة 1773م/1186هـ بخمسة أكياس من الشعير وثلاثة أكياس من القمح على الزويجة الواحدة. ودفعت قبيلة قشطولة الواقعة ببلاد القبائل أربع موزونات (35 سنتيما) على كل ست زويجات أو أكثر. وتعتبر مقدارا ضئيلا مقارنة مع المناطق الأخرى. فكانت القبيلة الواحدة التابعة لقيادة بوغني تدفع ضريبة بقيمة 125 ريالا، وتدفع قبيلة فليسة أمليل 500 ريال وأثن إيراثن تدفع قيمة 50 ريالا.⁵ وذكر أحمد شريف الزهار في هذا الخصوص أن قيادة سباو كانت تدفع ألفي قلة زيت للبايلك ونحو 500

¹ - الريال قيمته ثمن صاع و الثمن صاع يساوي 6 ياهو، أنظر: فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي

1832، 1837، تر: أبو العيد دودو، الجزائر، 2007، ص 88.

² - حسان كشرود، رواتب الجند و عامة الموظفين و أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية بالجزائر العثمانية،

مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008، ص 28.

³ - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 92.

⁴ - حسان كشرود، نفس المرجع، ص 28.

⁵ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 167.

قلة لأصحاب العوائد، وألف قنطار كرموس ومائة قنطار شمع و500 صاع قمحا ومثلها شعير.¹

1-ب- الزكاة: حافظت السلطة العثمانية في الجزائر على جباية الزكاة ضمن نصابها الشرعي مع إدخال بعض التغييرات عليها، وذلك بسبب عدم رغبة السلطة في الدخول في الفوضى والاضطرابات مع السكان، ومع ذلك لم يكن للأتراك العثمانيين في الجزائر الإمكانيات الكافية لمراقبة وجبي كل مستحقات الزكاة، نظرا لتساعده الدولة، وكذا عدم توفر الإمكانيات الإدارية والإحصائية، وبذلك أخذت الزكاة منحى آخر وعدة مسميات، إلا أنها لم تخرج عن إطارها الشرعي وهذا يظهر في عدة نماذج للضرائب التي فرضت لذلك.²

وقد كانت تؤخذ الضرائب على المواشي من غنم وماعز وجمال وأبقار.³ أما العسل والصوف والشمع فكانت توجه كمياتها إلى خزينة الدولة فيودع قسم منها، أما القسم الآخر فكان يوجه إلى التجار الأوروبيين. وكان لجباية الزكاة مردود كبير على خزينة الدولة، فقد وجد الفرنسيون عند دخولهم لمدينة الجزائر في جويلية سنة 1830م/1245هـ، كميات كبيرة من المنتجات التي كانت توفرها ضريبة الزكاة، حيث بلغت كمية الصوف فيها 4918 قنطارا، وبلغت قيمته الإجمالية ب: 293320 فرنك.⁴ كما حددت كمية الجلود بمخازن الدولة ب: 150358 فرنك، وقدرت الزبدة ب: 766 جرة، وبلغت قيمتها 7124 فرنك. أما كمية القمح فبلغت 9585 كيلة والتي قدرت ب: 111700 فرنك،⁵ والشعير ب: 500 كيلة.⁶

¹ - أحمد شريف الزهّار، مذكرات أحمد شريف الزهّار نقيب الأشراف، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص 47.

² - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 168.

³ - فلة قشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص 63

⁴ - ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر - العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج 1، ص 325.

⁵ - أنظر الملحق رقم: 01.

⁶ - ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر، ص 325.

وتقوم السلطة العثمانية بجباية الزكاة مرة كل سنة وفقا لتعاليم الدين الإسلامي كي لا تتجمع الثروة لدى فئة معينة من الناس، واستدل في ذلك بقوله تعالى: (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم).¹

كما كانت الزكاة تقتطع عينا، بحيث تؤخذ نسبة معينة من المزكّين وتؤخذ عن الإبل والبقر والغنم والماعز² حسبما شرعها الله تعالى. ويقول ابن أبي زيد القيرواني "لا زكاة من الإبل في أقل من خمسة، ففيها شاة، إلى خمسة وعشرين ففيها جمل. و لا زكاة من البقر في أقل من ثلاثين. أما زكاة الغنم فحتى تبلغ أربعين شاة".³ وباقي الدواب خارجة عن الضريبة مثل: الخيول والبغال والحمير. أما زكاة الفطر فلا علاقة للسلطة بها، لأنها تقدم للفقراء والمساكين من الناس مباشرة.⁴ وحددت في الشريعة الإسلامية "فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من التمر أو صاعا من الشعير على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين".⁵

وكل المواشي من الأبقار والغنم والجمال الناشئة عن الزكاة تحمل ختم البايلك، لتمييز عن غيرها. وكان جزء من الأبقار أو الثيران يباع، بينما يحتفظ بالجزء الآخر من أجل استعماله لحرث أراضي البايلك من طرف الخماسة. وكان يهتم برعاية المواشي في الأماكن التي تحتوي على عشب كثيف، أما بالنسبة للجمال فقد كانت تختم بختم البايلك. وكان الذي يرعى هذه الجمال يسمى بالدواجية، وهم الذين كانوا يستفيدون من ألبانها وجلودها، لكن إذا ماتت هذه الجمال، فعلى رعاتها إحضار جلدها الذي يحمل طابع البايلك إلى البايلك كدليل على موتها. أما الأغنام فكان الراعي الذي يرعاها يدعى التشنشرية أو رعاة البايلك، وهم أيضا لهم حق الاستفادة من حليبها أو صوفها. والذي كان يرأس هؤلاء الرعاة يدعى باشا تشنشري، فهو الذي أوكلت له مهمة تسجيل عدد الوفيات والمواليد بالتدقيق. وكان كل بايلك يجمع زكاته ويدفعها كل ثلاث سنوات إلى الحاكم.⁶

¹ - سورة الحشر، الآية: 7.

² - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 168.

³ - ابن أبي زيد القيرواني، متن الرسالة، المكتبة الثقافية، (د.ط)، بيروت، (د.س.ن)، ص 80.

⁴ - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 98.

⁵ - الإمام مسلم، صحيح مسلم، (د.د.ن)، (د.م.ن)، (د.س.ن)، ص 437.

⁶ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 170

وقد ذكر لنا أحمد الشريف الزهّار في مذكراته "أن باي الغرب كان يدفع عشرة آلاف صاع قمحا ومثلها شعير. أما زكاة باي الشرق فكان يدفع زكاة القمح والغنم، وأما الشعير فلا. وباي الشرق يزيد نحو ألفي رأس من البقر للبايلك، وألف رأس عوائد. ويفرق القمح للعوائد كذلك، والتمر والزيتون في كل سنة من أيار، ويبعث في صيف كل سنة مركبا مشحونا بالشحن والسمن للمراكب الجهادية من مرسى عنابة وباي التيطري يبعث زكاة الغنم لبيت المال، ويوزع شيئا على أرباب الدولة وذلك في عيد الأضحى".¹

2- الضرائب المستحدثة:

2-أ- نظام الخماسة: يمكّن هذا النظام الفلاح من عمل في أرض البايلك أو الملك مقابل خمس الإنتاج من المحصول بعد أن توفر السلطة لهم الأبقار أو الثيران لحرث الأرض، وكذلك توفر لهم البذور. ونظام الخماسة هو نظام متعارف عليه في الأرياف الجزائرية في ذلك الوقت، فقد يمنح للفلاح جزء من المحصول بدار السلطان أو راتب ببايلك الشرق، ويمنح مزارع في بايلك التيطري وبايلك وهران.²

وقد يرتبط الخماس بالأرض التي يخدمها، أي يلتزم بخدمتها حتى يدفع ما عليه من أموال لصاحب الأرض. ويدعى هذا الالتزام بالصرامية، بحيث يتوجب على الفلاح عدم مغادرة الأرض حتى يسدّد الصرامية، مما اضطر بعض الفلاحين للعيش في حالة من الفقر المدقع، خاصة في أيام الوباء والجفاف واجتياح الجراد وغير ذلك. أما البعض الآخر ففضل الهروب، إمّا لممارسة الرعي للابتعاد عن أعين موظفي البايلك، أو الالتجاء لقبيلتهم من أجل الاستنجاد بها لدفع التزام الصرامية، فيصبح بذلك حرا من أي قيد.

إلا أننا لا يمكن أن ننكر الفضل الذي وفره نظام الخماسة للفلاحين، بإعانتهم ومساعدتهم للعيش في ظروف مقبولة، رغم أنه لم يحسن من الحالة المعيشية للفلاح بشكل كبير إذا اعتبرنا أن الفلاح يعمل خلال السنة لمدة تسعين يوما، وأن إنتاج الجابدة (الزويجة) الواحدة يصل إلى 22 صاعا من القمح، و5،51 من الشعير و68 كيسا من التّين، فهي كمية كافية لأن الفلاح

¹ - أحمد الشريف الزهّار، المصدر السابق، ص 47.

² - نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2012، ص87.

يعيش بطريقة مقبولة، وبذلك يستطيع أن يوفّر احتياطيا يصل في السنوات العادية إلى 25 % لمواجهة السنوات العجاف.¹

2-ب-التوزيع: وتعرف بالعمل الجماعي. وكانت الدولة العثمانية تتّحم الفلاحين في أعمال السخّرة. وكان البايلك أو خوجة الخيل يقوم بإرغام القبائل الخاضعة لسيطرة البايلك للعمل بعدة جايدات لصالح البايلك،² وذلك من خلال عملية الحرث والحصاد والبذر إلى جانب الخمّاسين العاملين بتلك الأراضي، مما يوفّر لخزينة الدولة مبالغ ضخمة. وقد بلغ مردودها في المواسم العادية بدار السلطان من 8 إلى 12 قنطارا من القمح في الهكتار الواحد بالنسبة للأراضي متوسطة الخصوبة، ويصل مردود الشعير إلى 15 أو 20 قنطارا. أما بالنسبة للحالات الاستثنائية فقد يصل مردودها إلى 40 قنطارا.

لقد ساعد نظام التوزيع موظفي البايلك والسلطة في الحصول على كميات كبيرة من المحصول، وذلك من دون أي تغطية لمصاريف خدمة هؤلاء العمال لكونه عملا تطوعيا. وهذا الوضع جعل البايلك يوسع من العمل بهذا النظام بغض النظر عن وضعية أي قبيلة أو شخص، مما جعلها تأخذ شكل السخّرة المفروضة دون مقابل، بحيث لا يكف البايلك سوى كمية من الحبوب لزراعتها أثناء الحرث، وبعض الحيوانات مثل الأبقار والثيران التي تستخدم لحرث الأرض.

لقد زاد هذا النظام من شقاء الفلاحين وإرهاقهم، مما أثر على علاقة سكان الريف بالسلطة المركزية، خاصة أن هذه الأخيرة استغلت هذا النظام بشكل كبير، مما يعود لها من مردود ضخم بدون تكلفة مالية.³

2-ج-اللزّمة: هذا النوع من الضرائب يفرض على أراضي العرش أو المشاعة، وتدفع نقدية أو عينية. فهي تفرض على القبائل التي تسكن في المناطق البعيدة، مثل الصحراء، أو المناطق الجبلية والحدودية.

وتجمع اللزّمة من طرف شيوخ القبائل في فصلي الشتاء والربيع ويقدمونها إلى القياد، وهم بدورهم يقدمونها إلى آغا العرب. وعادة ما تستخلص مرتين في السنة. وقد حددت قيمة اللزّمة

¹ - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 101، 102.

² - فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 69.

³ - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 105.

بمبلغ يتراوح ما بين عشرة إلى خمسة وعشرين ريال بوجو، أي حوالي (6،18 إلى 5،46 فرنك)، حسب ظروف كل قبيلة أو الشخص الذي يدفع للزمة.¹ وكانت بجاية ببايلك قسنطينة تدفع مبلغ 21،360 بوجو أي 384،48 فرنك. وأما قبائل ساحل البابور فكانت تدفع 7556 بوجو أي 1351080 فرنك. وأما قبائل فرجيوة وميلة فقد كانت تدفع 25635 بوجو أي 461،43 فرنك،² وفي بايلك الغرب فقد كانت قبائل رعية السهل تدفع لزمة نقدية وأحصنة مجللة أو خيول قادة. وقبائل رعية في الجبل فتدفع لزمة نقدية وكمية من المواشي. كما كانت قبيلتا بني عامر ومجاهر تدفع للباي لزمة نقدية كان يتولاها خليفة الكرسي، بحيث كانت تدفع كل واحدة 8000 ريال كلزمة نقدية، بالإضافة إلى 12 حصانا ملجما و 4 خيول قادة، وبعض المواشي والشعير، وكذلك 2400 رطل من الزبدة المملحة. كما كانت تدفع لزمة للحاميات العسكرية من أجل تموينها بالمواد الغذائية اللازمة.

و كانت القبائل الصحراوية لبايلك الغرب التابعة مقسمة إلى ثلاث مجموعات أساسية وهي: قبيلة أولاد سيدي الشيخ، وقبيلة حميان، وقبائل جبل عمور. كل هذه القبائل كانت تدفع لزمة ثابتة وعلى حسب غنى كل قبيلة. كما كانت قبائل الأغواط تدفع لزمة منتظمة.³ أما بالنسبة لقبيلة حمزة بدار السلطان، فقد دفعت لزمة قدرت بـ 1000 ريال بوجو، أي مقابل 1860 فرنك. ودفعت قبيلة بني هاشم لزمة قدرت بـ 39 ريال بوجو أي حوالي: 66،96 فرنك.⁴

إن طريقة استخلاص ضريبة اللزمة تختلف من منطقة لأخرى، بحيث كانت منتظمة ومستمرة بالنسبة لقبائل الرعية التي تعيش في الجهات السهلية، وصعبة الاستخلاص في المناطق الجبلية أو الصحراوية لوعورة المنطقة، لهذا أصبحت تفرض عشوائيا وبمقدار يغطي مستلزمات عدة سنوات، وقد يصل إلى 300،000 ريال بسيط مع العديد من الخيل ومجموعة من العبيد مثل الشيخ فرحات بن جلاب بوادي ريغ.

¹ - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 109.

² - فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 65.

³ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 176.

⁴ - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 109.

وكان دفع اللزمة يدل على الدخول تحت سلطة البايلك، لذلك تمنع عنها الكثير من القبائل القوية. واستعملت السلطة العثمانية العنف والتهديد لتحصيلها من أصحابها، ومن أمثال هذه القبائل: آل المقران بجانة، وشيوخ الدواودة بالزيان، ولحنانشة بسوق أهراس.¹

2-د-الغرامة: وهي ضريبة تفرض على القبائل الممتنعة أو البعيدة عن نفوذ البايلك في المناطق الجبلية الصعبة، وتقدر حسب مجموعة أفراد القبيلة، وذلك تعويضا عن المخالفات أو الجرائم.² كما كانت الغرامة تفرض على أراضي الملك، بحيث كانت القبائل البعيدة عن المدن تدفع غرامة قدرها 10 بوجو أي 12،80 فرنك عن كل خيمة. وضريبة هذه القبائل منخفضة إذا ما قارناها مع القبائل التي تعيش بالقرب من المدن، والتي قدرت ضريبة من 15 إلى 25 بوجو. ويتم تحصيلها عن طريق القياد. أما بالنسبة للغرامات المفروضة في الأموال فقدرت ب:01 بياشر أي حوالي 03 بوجو على الرأس من الماشية، وكذلك على البغال والأحصنة والأبقار والثيران. أما غرامة الأراضي المزروعة فلم تكن ثابتة. وقد كان شيوخ القبائل يفرضون غرامة على من يملكون ممتلكات كبيرة، كما فرضوا غرامة على بعض الأشخاص، وذلك من خلال النفي من القبيلة، بحيث يقوم شيوخ القبائل بجمعها كل خمسة عشر يوما نقدا، وتعرف هذه القطع النقدية بالخروب.³

وتحدد قيمة الغرامة على حسب علاقة شيوخ القبائل بالسلطة، فقد ترتفع أو تنخفض على حسب أوضاع كل قبيلة. وهناك مناطق تتهرب من دفع الغرامة مثل قبائل وادي الزيتون وبني هارون التي كانت في أغلب الأحيان تمتنع عن دفع الضرائب إلا في حالة واحدة، وهي التهديد من قبل الجباة العسكريين. ففي دار السلطان كان مثلا وطن بن خليل يدفع غرامة قدرت ب:01 بوجو، أي ما يساوي 01،80 فرنك في اليوم الواحد، بالإضافة إلى الدواجن والبغال.⁴

¹ - فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 66.

² - ناصر الدين سعيدوني، وريقات جزائرية، ص 280.

³ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 179.

⁴ - فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 110، 111.

وقد حدد السيد روسو عشية الاحتلال غرامة بايلك الشرق قسنطينة ب: 389,85 فرنك. أما بالنسبة لباي الغرب فقد جهز الباي عثمان¹ سنة 1799م/1213هـ حملة لجباية الضرائب من سكان عين ماضي لدفع الغرامة التي قدرت بـ 17 ألف بوجو، أي حوالي 31620 فرنك.²

2- هـ- المعونة: وتعرف في بعض المناطق "بالكبش" وهي ضريبة غير محددة وظرفية تفرض على السكان. فقد تكون نقدية أو عينية من أجل إعانة الجيوش العسكرية وتموينها، وتكون فصلية أو سنوية، يقدمها شيوخ القبائل الخاضعة للبايلك.³

وفي حوالي سنة 1775م/ 1188هـ وحسب السجلات أن القبيلة الخاضعة لوطن بني خليل حددت ب: 30 ريال بوجو، أي ما يساوي 44,8 فرنك، ولرعية أوطان بني موسى والخشنة وبني خليفة حددت ب: 20 ريال بوجو أي: 37,2 فرنك، يقدمها شيوخ القبائل للقياد كل شهرين.⁴

كما كانت تفرض المؤونة على القبائل التي تعيش في المناطق الوعرة، أي المناطق الجبلية مثل قبائل (بني إيراثن) في أعالي جرجرة التي تدفع لقائد تيزي وزو معونة تقدر بمائة وخمسة وعشرين فرنكا، جمعت من طرف شيوخ القبائل وأعيانها الذين يستلمون بدورهم من القائد هدايا متمثلة في ألبسة وأسلحة إلى غير ذلك.

وكانت السلطة العثمانية تفرض على القبائل الممتنعة عن دفع المعونة بصفة منتظمة أن تدفعها نقدا، مثل قبائل بوغني الجبلية التي كانت تدفع خمسة وعشرين ريالا. أما قبيلة "فليسة أم الليل" الواقعة قرب حوض يسر، فكانت تدفع معونة تقدر ب: خمسمائة ريال لأن قوات المحلة تستطيع الوصول إليها دون معاناة.

¹ - وهو قائد جيش فتح وهران، وقد خلف أباه بايا على وهران بعد موته، ثم عزل ثم عين بايا على قسنطينة وبها قتل حوالي 1220هـ عند اندلاع ثورة ابن الأحرش أحمد بن سحنون، الثغر الجماني في ابتسام الثغر

الوهراني، تح: المهدي بوعبدلي،

عالم المعرفة لنشر و التوزيع، ط2013، 1، الجزائر، ص 444.

² - توفيق دحماني، نفس المرجع، ص 180.

³ - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 281.

⁴ - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 11.

ومن الذين كانوا يدفعون المعونة نقدا أعراش زمورة وساحل البابور في بايلك قسنطينة، وتتراوح ما بين خمسين وثمانين ريالاً. أما بالنسبة لأولاد عبدلي وأولاد سلامة وأولاد ثائر فكانوا يدفعون خمسين ريالاً.¹

إذن هذا النوع من الضريبة لم يكن محددًا من حيث القيمة أو وقت استخلاصه، بل كان يعتمد على الظروف أو الأوضاع السائدة من ناحية الأمن والاستقرار. كما توقف مقدارها على علاقة شيوخ القبيلة وأعيانها بالسلطة، وكذلك على قرب أو بعد المنطقة ومدى وعورتها. وكانت تستخلص في أغلب الأحيان عيناً، أي من المحصول إلا إذا تمتعت إحدى القبائل من الدفع بشكل منتظم فكانت تقتطع نقداً.²

2-و- الخطية: يفرض هذا النوع من الضريبة على القبائل المتمردة التي أخضعت من طرف سلطة البايك كتعويض عن الأضرار التي تسببت فيها عندما كانت على عداً معها، من حرق للأشجار أو أي مخلفات مادية ومعنوية من جرائم القتل وانتهاك الحرمات مقابل حصولها على الأمان،³ والتي حددت بـ1000 سلطاني⁴ أي 10 آلاف فرنك فتقدم لأهل الشخص المقتول من طرف أعيان القبيلة، وإن لم يكن هناك من يرث الشخص المغتال تقدم الدية إلى صندوق بيت المال، كما يمكن مصادرة أملاك الجاني أو الدفع نقداً من طرف السلطة وإذا كانت الجريمة سياسية.

لكن هناك بعض الشيوخ والقياد كانوا يتهمون الأشخاص ظلماً من أجل الحصول على أموال الدية مثل الحادثة التي وقعت أثناء تحرير وهران، حيث اتهم القائد محمد بن عمر بعض رعية المرابطين بمسرغين ففرض عليهم الدية، لكنهم اشتكوه إلى الباي محمد الكبير فأرسل بدوره محمد بن عبد الله والطاهر بنحو للفصل في هذه القضية، فقاما بذلك و أنصفوا رعية المرابطين بعزل القائد.

¹ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 182.

² - فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 70.

³ - ناصر الدين سعيدوني، وريقات جزائرية، ص 280.

⁴ - تساوي 2.5 ريال، فندلينشلوفر، قسنطينة أيام أحمد باي 1837-1832، تر: أبو العيد دودو، (د.ط.)،

الجزائر، 2007، ص 88.

فقد وجد في سجلات القائد ببايلك الشرق قسنطينة أنواع كثيرة من الخطايا مثل خطية على أهل طولقة بسبب إدخال بوعكاز بن فرحات إليهم وخطية بسبب زرع.¹ وبالرغم من الخطبة تدفع لسبب معين ألا وهو القتل أو ارتكاب أي جريمة، إلا أن السلطة العثمانية كانت تفرضها أحيانا من دون أي سبب، على أساس أن هناك نقص في خزينة الدولة، وعلى القبائل دفع مبلغ من المال لسد حاجيات الخزينة أو لدفعها للمؤسسات العسكرية أو لأن هناك نقص في مردود الضرائب الاعتيادية أو المستحدثة. فتحولت مع مرور الوقت إلى ضريبة تدفع لترضية واستمالة الشيوخ والقياد أو الخوجات والأغوات.²

3-الضرائب الظرفية:

يعرفها ناصر الدين سعيدوني على أنها تقدم في المناسبات والمواسم لتدعيم القدرة المالية للخبزينة وتعويض النقص الحاصل في الضرائب في بعض الأحيان، لتزويد الشيوخ والقياد بكميات من النقود حتى يتمكنوا من تغطية التزاماتهم لدى آغا العرب وموظفي الديوان وهذه الضرائب الظرفية متنوعة نذكر منها³:

3-أ-ضيصة الدانوش: تنوعت وتعددت تسمياتها من منطقة إلى أخرى، فتدعى في بعض المناطق بلزمة الوطن، وفي مناطق أخرى مثل سكان الأرياف بالمعونة، أو غرامة الصيف والشتاء، على اعتبار أنها تدفع مرتين كل سنة. ويقوم شيوخ القبائل بجمعها من السكان وتقديمها إلى القائد أو آغا العرب. وتقدم من الإنتاج النباتي والحيواني.

ويشرف عليها بمناطق دار السلطان أحد موظفي الدولة الكبار المكلفين بمراقبة أملاك الدولة، ويدعى خوجة الخيل ويستلمها مباشرة من القبيلة مثل قبيلة غريب بنواحي حمزة. وعرفت في بايلك الغرب بوهران باسم "باروك الدانوش". وكانت تحتوي على الأموال والخيول. كما أطلق عليها سكان بايلك التيطري اسم ضيصة الباي ولزمة الوطن. وتألفت من

¹ - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 184.

² - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 112.

³ - ناصر الدين سعيدوني، وريقات جزائرية، ص 281.

المواد الغذائية من بقوليات (قمح ، شعير ، حبوب،...) و زبدة وعسل وشمع، وزيتون. واحتوت على المواشي والخيول والبرانس والأغطية والحصائر.¹

كما قدّرت ضيفة الدانوش عشية الاحتلال التي قدمها الباي أحمد باي إلى داي الجزائر ب: 800,000 فرنك، بالإضافة إلى أنواع عديدة من الهدايا التي اشتملت على 1.500 بقرة و6000 خروف، و71 حصانا.² وحددت بأوطان دار السلطان ب: 50000 قرش قوي أي 125000 فرنك. وساهمت في هذه الضريبة قبيلة غريب الواقعة على ضفاف نهر شلف غرب المدينة، وكذلك أولاد علان شرق البرواقية، وأولاد الشايب جنوب الشلالة. كما وفرت هذه الضريبة للخزينة من بايك التيطري وحده: 2,480 بوجو سنويا.³

3-ب-الضيافة أو مؤونة المحلة: يدفع هذا النوع من الضريبة عينا، وذلك من أجل تمويل الفرق العسكرية، أي المحلة التي تقوم بجبي الضرائب في الأرياف الجزائرية، أو لفرض الأمن أو قمع الحركات التمردية. وفي أغلب الأحيان كانت الضيافة تقدم عبارة عن الحبوب كالمح والشمع إلى آخر ذلك، بالإضافة إلى الزبدة والعسل.⁴

وكانت كل قبيلة تقوم بتقديم الضيافة للخليفة أو الباي بمجرد إعلان انتصاب خيام الباي، ويتم هذا الإعلان بإطلاق المدفع فتسارع كل قبيلة مقيمة بجانب هذا التخيم إلى تقديم الضيافة، المتمثلة في اللحوم بنوعها (خرفان أو دجاج) والكسكسي، كما يقدمون العلف إلى حيوانات الباي، وهذا النوع من الضرائب يعتبر كالتزام تلتزم به القبائل القريبة من محلة الباي أو الخليفة، وتقدم على حسب إمكانيات كل قبيلة .

وكانت السلطة المركزية تفرض ضريبة الضيافة على قبائل الرعية الخاضعة لسلطتها، فمثلا دفعت قبائل المدينة للسلطة المركزية الحاكمة في المنطقة من قلة واحدة إلى أربع قلة من السمن والعسل، بحيث تدفع مرتين في السنة بمجرد وصول جيش المحلة إلى أراضي القبيلة.⁵

¹ -توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 199.

² - فلة قشاعي، المرجع السابق، ص 71.

³ - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 93.

⁴ - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 114.

⁵ -توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 201-200.

3-ج- خيل الرعية: وهي ضريبة مادية، بحيث تقدم القبائل مجموعة من الخيول إلى فرسان البايك، وكذلك بعض الدواب التي تستخدم في النقل، تكون تحت إمرة السلطة. و التزمت بها مجموع القبائل التي تعيش في المناطق الغربية خصوصا،¹ وإذا لم تتوفر الخيول أو الدواب لدى إحدى القبائل، فتقدم عوض ذلك إنتاجا زراعيا.

وتنوعت تسمية هذه الضريبة من منطقة إلى أخرى، فمنها من أطلق عليها اسم(القادة) أو(مهر الباشا) أو حق المجاد أو ضريبة الفرس. وكان بايك الشرق بقسنطينة يدفع للباي ضريبة خيل الرعية ما بين 600 و 700 حصان. وكان بايك الشرق والغرب من أكثر الدافعين لهذه الضريبة مقارنة ببايك السلطان.

وقد ساهم هذا النوع من الضرائب في دعم الفرق العسكرية التي تقوم بجباية الضرائب من الأرياف الجزائرية.²

3-د- حقوق التولية ورسم الأسواق: غالبا ما كانت تقدم هذه الضرائب في شكل نقود أو خشب أو جلود مهما كان متوفرا لدى القبيلة. ويتم استغلالها من طرف شيوخ القبائل الذين بدورهم يقومون بتقديمها للقائد، فيقدمها هذا الأخير إلى البايك ويحتفظ هو وشيخ القبيلة بجزء من هذه الضرائب.³

وتعددت تسميات هذا النوع من الضرائب واختلفت مقاديره وكمياته، كما تنوعت طرق جبايتها. ونذكر من حقوق التولية⁴ ما يلي:

3-هـ- حق الفرخ والبشارة : وهي بمثابة بشرى سارة لتوليه الباي فتقدم بمناسبة تنصيب الباي في منصبه وتقريبا تدفع سنويا فقد قدرت ببايك الشرق قسنطينة بعشرين ألف بوجو أي حوالي ستة وثلاثين ألف فرنك.⁵

¹ - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 93.

² - سعاد عقاد ، المرجع السابق، ص 114.

³ - ناصر الدين سعيدوني، وريات جزائرية، ص 281.

⁴ - سعاد عقاد ، المرجع السابق، ص116.

⁵ - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 93

3-و-حق البرنوس أو المشيخ: وتخص شيخ القبيلة وذلك بأن يقوم الأعيان بجمع نقود من أفراد القبيلة وتقديمها إلى شيخ القبيلة الذي يدفعها إلى القائد، والذي بدوره يقدمها إلى آغا العرب ليمنحه برنوس المشيخة ويعينه لقيادة القبيلة.¹

وبمرور الوقت تحولت هذه الحقوق إلى ضرائب إجبارية لحاجة السلطة المركزية إلى مداخيل إضافية.

أما بالنسبة لرسوم الأسواق فتفرض على المحاصيل الزراعية التي تباع في أسواق الريف التي تكون تحت رقابة البايلك، سواء كانت هاته الأسواق يومية أو أسبوعية أو موسمية. ومن أهم رسوم الأسواق: حق العسة أو حق البزة، وأخذت هذه الضريبة على القبائل الصحراوية التي كانت تتردد على أسواق المناطق الشمالية من أجل بيع التمر والمواشي، أو مبادلتها بالحبوب، فتدفع ضريبة حق العسة مقابل إقامتها مؤقتا في المراعي.²

ما يمكن الوصول إليه بالنسبة للعلاقة الاقتصادية فقد كانت علاقة مبنية على المصلحة، خاصة و أن النظام الضريبي الذي اعتمده السلطة لفرض الضرائب المستحدثة أو الظرفية التي كانت جارية، فقد أرهقت كاهل سكان الريف، من خلال فرضها ضرائب على أي شئ مثل حق الفرخ، وضيافة المحلة... إلخ، حتى نظام التوزيع الذي هو عمل تطوعي في الأساس، تحول إلى عمل مفروض.

ويمكن أن نفسر سبب فرض الضرائب بهذا الشكل التعسفي إلى تراجع عائدات البحر كما أشرنا من قبل؛ بالإضافة إلى أن منصب الباشا كانت تدفع له رشوة بغية الحصول عليه. كما أن مدة الحكم ثلاث سنوات، وهنا يحاول الباشا أن يرجع الأموال التي دفعها رشوة في أسرع وقت ممكن من خلال فرضه لضرائب لاسيما وأن مدة حكمه قصيرة.

كما أن أغلب الباشوات الذين حكموا الجزائر كما يذكر أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الأول هم من الأعلاج (ليسوا من الأتراك الأصليين الذين نشأوا نشأة إسلامية) "وكان أغلبهم لا يتكلم إلا التركية... وكانوا في معظمهم جهلة لا يعرفون حتى

¹ - سعد عقاد ، المرجع السابق، ص117.

² - فلة القشاعي، المرجع السابق، 69.

القراءة و الكتابة، كما كانوا مغامرين لا فائدة لهم من الحكم سوى جمع المال و التسلط"¹،
فمعظم هؤلاء الحكّام من الأعلاج أسلم من أجل الحصول على السطة والمال.

¹ -أبو القاسم سعد لله، المرجع السابق، ص 14.

الفصل الثالث: الوضع الاجتماعي و

الثقافي بالريف.

المبحث الأول: الوضع الاجتماعي

- 1- التركيبة السكانية للريف
- 2- موقف السلطة من القبائل الريفية
- 3- عوامل التأثير و التأثير بين سكان الريف و السلطة

المبحث الثاني: الوضع الثقافي

- 1- المراكز التعليمية في الريف
- 2- دور الوقف في التعليم
- 3- مدى مساهمة السلطة في التعليم

المبحث الأول: العلاقة الاجتماعية

إن معرفة العلاقة بين سكان الريف والسلطة المركزية بالإيالة الجزائرية خلال التواجد العثماني يأخذنا إلى الحديث عن الجوانب الثقافية والاجتماعية للجزائريين آنذاك؛ ذلك أن التأثير والتأثر لا يستتج عادة إلا بالغوص في الوضع الاجتماعي والثقافي. وحيث أن الدولة العثمانية في الجزائر دامت بما يكفي لتجعل من سكان هذه الأخيرة يقيمون علاقات اجتماعية بين العناصر الوافدة والأخرى المحلية، فقد تراوحت بين التأثير و التأثير في عديد من المحطات الاجتماعية. ولعل من بين ذلك كله ما يتعلق باللباس، خاصة إذا علمنا أن العلاقات بين الأتراك والجزائريين قد وصلت إلى المصاهرة بين الطرفين، ولا بد أن يؤدي ذلك إلى الاحتكاك، مما يضيف نوعا من التأثير لدى الفرد الجزائري. وبما أن للعثمانيين في الجزائر تواجد كسلطة حاكمة ومسيرة للإيالة في مختلف الجوانب، فإن الوضعية الصحية في الريف الجزائري قد حظيت هي الأخرى بالدراسة في بحثنا هذا، وذلك للتعرف عن قرب عن العوامل المتحكمة في الوضع الصحي، وحتى دور السلطة العثمانية في هذا المجال.

أما بالنسبة إلى الجانب الثقافي، فمن المعلوم أن التحدث عن حضارة أي أمة من الأمم يستدعي ذلك مباشرة التحدث عن مستواها التعليمي، والمؤسسات التعليمية وحتى أسماء الأعلام البارزين من مدرسين وعلماء، طالما يكون لهم الشأن الكبير في وضع بصمة النهوض بالمستوى التعليمي و الثقافي. كذلك هو الشأن في موضوع دراستنا وضرورة البحث في الوضع الثقافي في الريف الجزائري خلال العهد العثماني.

1- التركيبة السكانية:

لقد كان المجتمع الجزائري في المغرب الأوسط وخلال العهد العثماني مجتمعا ريفيا في معظم الجهات، يزدوج فيه نمط الحياة الحضرية في الجبال، والحياة البدوية في السهول. وكانت الحياة الحضرية ريفية بشكل كبير¹، وتراوحت نسبة سكان الجبال والأرياف ما بين 90 و 95% من إجمالي سكان الجزائر البالغ عددهم نحو 2 إلى 3 مليون نسمة². وانقسم سكان الأماكن.

¹ - ليلي تيتة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ع17،

2014، ص 138.

² - صليحة بوزيد، أهمية وثائق الأوقاف بسجلات المحاكم الشرعية في كتابة تاريخ الجزائر العثماني-مدينة الجزائر أنموذجا-

مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر2، ع19، 2015، ص421.

الأماكن المنخفضة أو السهول إلى قسمين: أهل الصحراء الرملية، وأهل التل ساكني الجبال الصغيرة والقليلة الارتفاع¹ والحديث عن البنية الاجتماعية للإيالة الجزائرية العثمانية يأخذنا مباشرة إلى الحديث عن العناصر الموجودة آنذاك، سواء المحلية، أو الوافدة من: أندلسيين، ويهود ومسيحيين، والفئة التركية. وقد استقرت هذه الفئات أو الجماعات الوافدة، وخاصة الأندلسيين الفارين من اضطهاد الأسبان، في شرشال، وتنس، ومستغانم، ومدينة الجزائر، وبجاية، وعنابة.² ومثل المسلمون نسبة 99 %، أغليبتهم على المذهب المالكي.³

وتجدر الإشارة إلى أن الأتراك هم من كانوا في أعلى السلم الاجتماعي، ذلك أنهم كانوا يمثلون الطبقة الحاكمة التي تحتكر الخدمة في الجيش وتولي الإدارة⁴ ولأن الريف هو موضوع دراستنا، لذا تجدر بنا الإشارة كذلك إلى تناول كيفية توزيع ساكنيه. حيث تكون من مجموعات عشائرية عرفت بالقبائل تخضع لشيوخها، وأهل الرأي فيها. تفرعت كل قبيلة إلى عدد من الدواوير، وضم كل دوار عددا من العائلات، وصل تعدادها في المتوسط إلى اثني عشر منزلا أو خيمة؛ تستند كل منها على رابطة العصبية، أي رابطة الدم. وعلى هذا الأساس، كانت هناك عائلات كثيرة اعتمدت على العصبية، فتمكنت من القيادة وتوجيه السكان في حدود معينة.

إذن ضم سكان الريف فئات من عائلات انقسمت وفق تعاملها اتجاه السلطة التركية، لفرض سلطتها على الأرياف، مثلما عرف بقبائل المخزن. كما عرف الريف قبائل الرعية وأشهرها: بنو عامر، ومجاهر... إلخ، بالإضافة إلى قبائل أخرى تمثلت في جماعات محلية مثل: الدواودة، والأحرار في الشرق، والحنانشة، وأولاد عاشور في فرجيو.⁵

¹ - حمدان خوجة، المصدر السابق، ص31

² - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص148

³ - عمار عمورة، المرجع السابق، ص107

⁴ - شريفة طبان، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد لعثماني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1991، ص9.

⁵ - ليلي تيتة، المرجع السابق، ص138

إذن، كان للأوضاع السياسي والاقتصادية الأثر البالغ في تفسير التركيبة الاجتماعية للسكان في مختلف البايلاكات، بما في ذلك بايلاك قسنطينة.¹

2- موقف السلطة من القبائل الريفية

* القبائل الموالية للسلطة العثمانية:

كانت الجزائر، قبل مجيء العثمانيين، تقسم فيها النفوذ مجموعة من القبائل. وبالتالي فإن الأرضية كانت مهينة لاستقبال العثمانيين لاعتبارات مختلفة أهمها:

- عدم وجود حكم مركزي من شأنه أن يلم شتات القبائل المتناحرة، ويحمي ضعيفها من قويها، وبالتالي توفر العدالة في البلاد.
- ضرورة وجود وحدة إسلامية في ظل وجود العدو الصليبي المشترك، الذي يتطلب قوة كبيرة لتخليص البلاد من الوجود الإسباني.
- ولعل ما شاع على العثمانيين عن قوتهم الإسلامية الجهادية، زادت من إعجاب وثقة المسلمين، وخاصة ما وصلهم من أخبار عن الفتوحات في البلاد الأوربية، بما فيها فتح القسطنطينية.
- و رغبة في بسط النفوذ على كامل البلاد، كان لزاما على السلطة العثمانية الاستعانة بمجموعة من القبائل. إذ من شأن هذه الأخيرة أن تنجز مهمات يصعب على السلطة المركزية القيام بمثلها؛ فوجد ما يعرف بالقوات المخزنية، التي كانت موالية للعثمانيين منذ وصولهم إلى المنطقة،² حيث تعاملت معهم عن طواعية وخضوع تام، ومنحتهم سلطة واسعة.³

أصل القبائل المخزنية: تتشكل القبائل المخزنية بالأساس من مجموعتين كبيرتين، هما: قبائل الزمالة، والدواوير. وتتشكل كل مجموعة من عدة أعراش وبطون⁴ تضم الدواوير مجموعة من الأعراش وهي: البحاثية والكرامة، الذين

¹ - الدراجي بالخصوص، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بايلاك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرنين 16-17م و10-11هـ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012م، ص24.

² - جميلة معاشي، الانكشارية و المجتمع ببايلاك قسنطينة، ص121-122.

³ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص211.

⁴ - عبد القادر بلغيث، المرجع السابق، ص120.

يقيمون في مدينة الحمام. وكانت قبيلة الدواير تتكون من 129 منزلا،¹ وتشكل 23 تجمعا على مساحة 140 ألف هكتار.

أما الزمالة فتتكون من ثمانية عروش وهي: المخاليف والقرائية، والمعاززة والورادية والمختارية والونزارة واليساسقة والشرابلية.² ولأن هذه القبائل عادة ما كانت تحتل الأرض الخصبة الواقعة في المناطق التلية أو القريبة من المدن منذ أقدم العصور، وبالتالي كانت عرضة للهجمات العسكرية وسهلة المنال. فتوجب ذلك التعامل مع العثمانيين مقابل الاحتفاظ بأراضيها،³ والانتفاع ببعض الامتيازات⁴.

وبفعل الانتساب والاستقرار في أراضي البايك، اكتسبت المجموعة البشرية، المعروفة بقبائل المخزن، كيانا مستقلا ومتميزا، ولم يعد يعرف من أصولها إلا ما أصبحت عليه من تسميات جديدة، مثل قبائل الصحاري، والغرازلة، وهاشم والعبيد والعثامنة. في حين اتخذت غالبيتها تسميات أخرى لعدة أسباب، كقبائل الزواتنة، لأنهم استوطنوا ضفتي وادي الزيتون، والمكاحلية لنوع سلاحهم؛ وأخرى عرفت بغزارة وزمول، ودواير نسبة لمهامهم العسكرية والإدارية.⁵

دور القبائل المخزنية:

تعتبر قبائل المخزن بمثابة القوة العسكرية للعثمانيين، بحيث أمكن هؤلاء الأخيرين أن يوكلوا إليها مهمة مراقبة المناطق البعيدة عن سيطرة الأتراك نظرا لعدة ظروف أهمها: صعوبة الوصول إلى الصحاري والأرياف، بالإضافة إلى عدم القدرة على تواجد الجيش التركي في كامل المناطق، على اعتبار أنه قليل العدد⁶ والعتاد، حيث أنه لا يتجاوز عدد الجيش آنذاك ثلاثة آلاف سنة 1817م/1232هـ.

¹ - أنظر الملحق رقم:03.

² - عبد القادر بلغيث، المرجع السابق، ص117.

³ - أنظر الملحق رقم:04.

⁴ - أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2008م، ص164.

⁵ - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص258.

⁶ - سفيان صغيري، المرجع السابق، ص119.

وقد وضعت الدولة العثمانية تنظيماً محكماً بهدف تسيير هذه القبائل. فحسب وضع كل واحد منها، كان يتم تعيين الرؤساء الشيوخ والآغوات من طرف البايات أو الدايات، وهذا طبقاً لأسس معينة. فقبائل الزمول والعبيد والدواير كان تعيينها من طرف الإدارة.¹

ولقد قدر عدد الفرسان المخزنية بحوالي ستين جماعة مخزنية، أي حوالي ثلاثين ألف فارس يتمركزون في الأرياف والمدن الداخلية،² وغالباً ما كان عددهم مرتبطاً بالكثافة السكانية لكل قبيلة. فكانت الأوطان التابعة لدار السلطان، بما فيها قبيلة الزواتنة، والمكلفة بحراسة سهل متيجة من غارات القبائل الجبلية، تجند في أوقات الحرب ثمانية آلاف فارس. وقدر فرسان مخزن بايلك الغرب في أواخر العهد العثماني ب 6 آلاف فارس. وكان بايلك قسنطينة بإمكانه تجنيد حوالي ستة آلاف فارس ومثله من المشاة.

ولقد تجاوز الدور الذي تلعبه القبائل المخزنية لصالح العثمانيين الدور العسكري ليشمل الدور الإداري والاقتصادي. حيث تمثل الأول في كونها رابطة بين الأهالي والسلطة المركزية، بالإضافة إلى توفير الأعوان والإداريين. أما الثاني فقد تمثل في تزويد السلطة بقسط وافر من الإنتاج الزراعي، وجزء كبير من الموارد المالية المستخلصة من الضرائب كالزكاة والعشور.³

ومقابل الخدمات التي قدمتها القبائل المخزنية للسلطة العثمانية، تحصلت هذه الأخيرة على امتيازات كثيرة أولها: حصولهم على نوع من الاستقلالية الإدارية عن آغا العرب خاصة في بايلك الغرب، والإعفاء من الضرائب ومن العشور والزكاة.⁴

الزعامات المحلية الأخرى:

كما سبق القول، فإن العثمانيين من البداية كانوا يرمون إلى استمالة الأسر الحاكمة والقبائل والأرياف، وذلك عن طريق اللقاءات والمراسلات التي تتم عادة بين الطرفين،

¹ - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 169.

² - سفيان صغيري، المرجع نفسه، ص 121.

³ - أرزقي شويتام، المرجع نفسه، ص ص 167, 168.

⁴ - سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 121.

وهو الأمر الذي اعتمده القائد العثماني خير الدين بربروسا، وذلك بالدعوة إلى الاتفاق حول القوات العثمانية لطرد الأسبان من السواحل المغربية.

وبالتالي كثيرا ما كانت تحدث التحالفات مع بعض الزعامات، سواء تلك القائمة على أساس قبلي أو ديني، أمثال بني العباس وأولاد مقران وبني جلاب وبوعكاز وآل القاضي في منطقة القبائل، وأولاد سيدي الشيخ والحشم في بايلك الغرب¹ كما هو الشأن تماما ببايلك قسنطينة، وذلك بتكوين علاقات مصلحة بين ذوي النفوذ بالريف القسنطيني، وعلى رأسهم شيوخ الزوايا والمرابطين، تقاديا للاحتكاك المباشر بالسكان، وحتى لا تصطدم القوات العثمانية مع القوى المحلية. ومن بين القبائل المتحالفة مع الأتراك في بايلك قسنطينة: ابن عاشور وابن عز الدين وغيرهما... إلخ.²

دور عائلة ابن الفكون :

عند محاولات العثمانيين الدخول إلى قسنطينة، كانت لهم مقاومة شعبية في منتهى الشراسة، مما أجبرهم على التراجع والاكتفاء بضرب حصار طويل المدى أرهق كاهل الطرفين، إلا أن تدخل بعض الأفراد لإحلال السلام والصلح بين الطرفين كان هو الدور الإيجابي.

وقد حملت عائلة الفكون الشهيرة على عاتقها هذه المسؤولية التاريخية، محرزة بذلك قصب السبق والتفوق على عائلات أخرى، فقد ذكر ابن العطار في كتابه تاريخ بلد قسنطينة أن الشيخ الفقيه عبد الكريم ابن الفكون، كان له دور كبير في تحجيم دور بعض الأسر التي كان لها حضور على الساحة في العهد الحفصي،³ كعائلة ابن عبد المؤمن على سبيل المثال، والتي كانت دائمة الولاء والمرموقة الجانب، حيث يقول: (... فقد ساعدت مبادرة ابن الفكون على إقناع العامة والخاصة بضرورة الانصياع للأمر الواقع، والدخول في السلم مع الحماة الجدد الوافدين باسم الخلافة،

¹ - جميلة معاش، الانكشارية و المجتمع ببايلك قسنطينة ، ص 122.

² - نفسه ، ص 100

³ - الحاج أحمد بن المبارك بن العطار، تاريخ بلد قسنطينة، تح: عبد الله حمادي، دار الفائز، قسنطينة،

د.ط، 2011، ص 50.

وباسم الدين. وهما عاملان كفيلان بالوقف كحلمة مشتركة بين الآكل والمأكول إذا
جاز هذا التصور...¹.

*القبائل الخاضعة:

يمكن القول أن القبائل الخاضعة للسلطة المركزية العثمانية هي مجموعة القبائل التي
انصاعت لمختلف السياسات الاقتصادية و الضريبية للعثمانيين.² حيث ليست
باستطاعة هذه القبائل أن تخالف أوامر البايك، بعد أن أصبحت مهددة بهجمات
مفاجئة من طرف فرسان المخزن في حالة تمردھا. و تعد القبائل الخاضعة بمثابة
المصدر الاستراتيجي للثروة بالنسبة للأتراك، وذلك نظرا لإلزامها بدفع مجموعة من
الضرائب من عشور و زكاة و غرامة و خطية و لزمة، بالإضافة إلى المساهمة في
أعمال السخرة لدى أراضي البايك.

ولعل من أبرز الأسباب أو العوامل التي أدت بهذه القبائل إلى الخضوع للسلطة
العثمانية؛ هي الانقسامات أو الانشقاقات التي كانت تحدث في صفوفها و أحلافها
نتيجة للتنافس فيما بينها، وهو ما أدى مباشرة إلى ضعفها و بالتالي زاد خضوعها
للبايك³؛ بالإضافة إلى موقعها الجغرافي و تمركزها في المناطق التي كانت في يد
الحامية العسكرية وكذا قبائل المخزن و مختلف القبائل المتعاونة مع العثمانيين.
وبالنسبة للوضع المادي لهذه القبائل كان متدهورا. فمختلف الأراضي الزراعية
الخصبة كانت في يد المخزنيين، الأمر الذي دفع القبائل الخاضعة في كثير من
الأحيان إلى اللجوء للمخزنيين أو السلطة، في طلب الأراضي الزراعية مع استعدادهم
لدفع الضرائب الملزمين بها .

وقدرت المساحة الإجمالية للقبائل الخاضعة حوالي أربعة ملايين وأربع مائة وخمسة
وعشرين ألف هكتار، وهذا ما يوضح ارتفاع تعداد هذه القبائل مع مرور الوقت، وما
تجدد الإشارة إليه هو أن هذه القبائل لم تكن خاضعة لسلطة الأتراك فحسب، بل

¹ - أحمد بن العطار، المصدر السابق، ص 50.

² - جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 179.

³ - فلة قشاعي المولودة موساوي، المرجع السابق، ص ص 129.132.

يضاف إلى ذلك ضغط الإقطاعية المحلية و الإقطاعية التركية التي تكونت من أسر البايات والموظفين السامين.

ولعل الممارسات القاسية التي كانت تتلقاها القبائل الخاضعة، أجبرتها على اتخاذ العديد من القرارات، كإيقاف أراضيهم وممتلكاتهم لدى المؤسسات الخيرية حتى تعفى من الضرائب أو انقاذ هذه الأراضي من عملية المصادرة.¹

بالإضافة، إذا ما لزم الأمر، إخفاء المحاصيل الزراعية بطمرها والتظاهر بالفقر حتى لا يلتزم بدفع الضريبة، بل تجاوز ذلك إلى هجرة القبائل من أراضيها، والانتقال إلى مناطق أخرى والبحث عن أعمال بديلة.²

ونتيجة لعدم اطمئنان الممارسين للزراعة في أغلب الأحيان، أدى ذلك إلى تدهور النشاط الزراعي وعدم استقراره، بالإضافة إلى تدهور أحوال الفلاحين، وأصبح الكثير منهم يعيشون حالة من الفقر والبؤس.³

ورغم ما وصف من معاناة الكثير من القبائل الريفية نتيجة للسياسة الضريبية العثمانية، إلا أن العديد من الكتابات التاريخية توضح أن القيمة الضريبة عادة ما تكون معقولة وغير جائرة، وبإمكان الفلاح دفعها دون أدنى ضرر.

*القبائل المتمردة:

بالرغم ما قيل عن التعاون بين السلطة العثمانية والسكان في الجزائر وترحيب الجزائريين بالوجود العثماني والإحساس المشترك، إلا أن هناك من القبائل من أبدت انزعاجها. وقد ترجم هذا الانزعاج في شكل انتفاضات أو ثورات، سواء كانت هذه الأخيرة ذات صبغة دينية أو اقتصادية.⁴

وربما كانت من أبرز الأسباب هي تلك السياسة الجبائية التي انتهجتها الإدارة العثمانية ضد قبائل الرعية. فبالإضافة إلى الضرائب الاعتيادية كالعشور والزكاة، تجاوزت ذلك إلى ضرائب أخرى مستحدثة مثل: اللزمة والغرامة والخطية والضرائب

¹ - جميلة معاشي، الانكشارية و المجتمع ببايك قسنطينة، ص 195.

² - نفسه ، ص 179.

³ - فاطمة دحية، المرجع السابق، ص 16.

⁴ - أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص 212.

ذات الطابع الإداري والصبغة الاقتصادية كرسوم الأسواق، وحقوق التولية، وحكور الأراضي بالأرياف وغيرها، وهذا ما أرق كاهل الرعية في الأرياف، حيث بلغت مداخيل الضرائب إلى الخزينة العثمانية 300 ألف دولار خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.¹

ولعل أشهر الثورات التي نتجت عن سخط الرعية اتجاه السياسة العثمانية، كانت بقيادة بعض الطرق الصوفية مثل:

الطريقة الدرقاوية (ثورة ابن الأحرش)

وهي مشتقة من الطريقة الشاذلية. ويعتبر مولاي العزيز مجددا لها، حيث كانت موجودة منذ عهد الدولة السعدية، واستطاعت الانتشار والتوسع في إقليم تلمسان. ولعل الرفض الاجتماعي الذي كان سائدا ضد السياسة العثمانية، قد ساعد بشكل كبير في انتشار الثورة الدرقاوية²، والتي كانت في شرق البلاد سنة 1804م/ 1218هـ بقيادة الشريف محمد بن الأحرش، رغم أن محمد الشريف الزهّار قد أوضح أن ثورة ابن الأحرش كانت رغبة في تحية الأتراك من الجزائر بإيعاز من أمير تونس آنذاك، حمودة باشا. حيث أوضح الزهّار ذلك قائلا: (...ثم إن حمودة باشا استدعاه في أحد الأيام، ووسوس له قائلا: إن رجلا مثلك شجاعا أو كلام بهذا المعنى، يجب أن يذهب إلى ملك الترك بالجزائر وينزعه من أيديهم، ونحن نمدك بما يخصك، والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك. وكان مقصد حمودة باشا أن يشغلهم عنه لا غير، وأما أخذ الملك من الأتراك، فما كان يظنه واقعا. والله أعلم بحقيقة الأمر...).³

استطاع ابن الأحرش أن يجمع مسانديه، حيث خرج من تونس إلى نواحي قسنطينة ودعا لنفسه، واشتدت شوكته في تلك الجهات، وزحف إلى قسنطينة بجموعه، فخرج إليه حاكمها بجيشه، ووقعت بينهما حروب انهزم في آخرها حاكم قسنطينة، وترك

¹ - أمير يوسف، المرجع السابق، ص 62-63.

² - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 413.

³ - أحمد شريف الزهّار، المصدر السابق، ص 85.

ذخائره فتقوى بها ابن الأحرش، وعظم الخوف عند الباي، ففر إلى تونس بأهله وأولاده.¹

انتفاضة الشيخ أحمد التجاني:

كانت هذه الثورة نتيجة الحملات المتكررة التي شنها بايات وهران على سكان عين ماضي باعتبارها مركز الزاوية التجانية. فقد ذكر المزاري بن عودة في كتابه طلع سعد السعود أن الباي محمد الكبير قد جهز حملة إلى عين ماضي سنة 1826م/1242هـ لكسر شوكة الشيخ أحمد التجاني قبل أن ينتفض ضده. كما ثار ابن الشريف على الباي مصطفى، خاصة وأن أحمد التجاني كان له أتباع كثيرون من كل مكان. فقام الباي محمد الكبير بمحاصرة عين ماضي، لاسيما أن هذه الأخيرة تعتبر المركز الرئيسي للزاوية التجانية، لمدة شهر كامل، إلى أن حدث الصلح على أن يقدم الشيخ أحمد التجاني لزمة سنوية قدرت بخمسمائة ريال منجمة (على اعتبار ما سيكون)، وألفي ريال مقدمة.² وبعد سنتين، قام ابن الباي محمد الكبير المدعو عثمان باي بحملة على عين ماضي، مما اضطر الشيخ أحمد التجاني إلى الرحيل إلى فاس نظرا لكثرة المضايقات التي سلطت عليه. لكن بنصيحة من صديقه الحاج علي التماسيني على أن يرجع ولديه إلى زاويته بعين ماضي ليحافظ على طريقته من الزوال، وعلى أن يقويها أكثر في وطنه. فرجع ابناه وهما: محمد الكبير و محمد الصغير.

والشئ الذي زاد من حدة التوتر بين التجانيين والسلطة، هو أمر حسين باشا، باي قسنطينة بالقبض على محمد الكبير (ابن الشيخ أحمد التجاني) أثناء عودة هذا الأخير من الحج، بأن يعترض طريقة عند قدومه و يوقفه لكن لم يتمكن من ذلك. فهذا الأمر أدى بالتجانيين إلى مواجهة السلطة العثمانية مباشرة، وذلك بالقيام بثورة ضد العثمانيين للمحافظة على هذه الطريقة.³ فقام محمد الكبير بمواجهة بايات من معسكر، وذلك بعد مبايعة قبائل حشم له. لكن سرعان ما تخلت عنه بعد إغرائها من

¹ - ابن العطار، المصدر السابق، ص50.

² - المزاري بن عودة، المصدر السابق، ص352-353.

³ - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص139.

طرف باي وهران بالأموال. كما ذكر أحمد شريف الزهار في مذكراته (...بعث الباي المال لكبراء حشم لكي يتخلوا عنه، وخرج إليه الباي من وهران بالقوم، وأمر المحلة بأن تردفه،... ففر الحشم عن التجاني، وفر الكثير من جيوشه التي أتت معه، ولم يبق معه سوى ثلاثمائة من أعراب زكور....)، واستطاع باي وهران القضاء على محمد الكبير هو ومن بقي معه من أتباعه بعد قطع رؤوسهم.¹

3- عوامل التأثير و التآثر بين سكان الريف و السلطة المركزية:

أ- الوضع الصحي :

بالنسبة إلى الوضع الصحي في الجزائر، فقد كان بدائيا على اعتبار أن سكان الجزائر، وبالأخص سكان الأرياف، اعتمدوا على الطب التقليدي في التطبيب، وعلى السحر والشعوذة، وذلك لأن السلطة العثمانية لم تبد أي اهتمام للسكان في هذا المجال. فلم يكن هناك تطور للطب أو الأطباء على غير الباش جراح الذي كان يستخدم وسائل تقليدية وبسيطة، لكن الباشوات والأغوات من العثمانيين كانوا يجلبون معهم أطباء لمداوتهم، أو يبقون على بعض الأسرى ممن وقع تحت أيديهم.² ونظرا لهذا الوضع الذي كان سائدا في الجزائر أدى إلى حدوث الكثير من الأمراض والأوبئة في مختلف مناطق الايالة وذلك بالانتقال من جهة إلى جهة أخرى باستمرار. ولعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى انتشار الأمراض، الكوارث الطبيعية أ-الزلازل: التي تسببت في خسائر بشرية، مثل زلزال وهران عام 1790م/1204هـ، ومدينة الجزائر سنة 1818م/ 1233هـ، وكذلك البليدة، و متيحة في 1825م/1240هـ.³

ب- الجفاف: الذي كثيرا ما تعرضت من جرائه البلاد إلى المجاعات حيث كان الفلاحين يتوقعون حدوث الجفاف إذا لم تسقط الأمطار في فصل الربيع، وذلك في شهري مارس وأفريل، خاصة إذا استمر هذا الوضع لسنة أو سنتين، فيقع حتما الجفاف، وقد يقع الجفاف لمدة عشر سنوات كاملة، مثلما وقع من سنة 1770م/

¹ - أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 159.

² - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 167.

³ - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 220.

1183هـ إلى سنة 1780م/1193هـ، بالإضافة إلى جفاف وقع سنة 1819م/1234هـ فتسبب في نقص كبير في الحبوب، مما اضطر السلطة العثمانية إلى استيراد الحبوب من الخارج.¹

ج-الجراد: الذي يصاحب الجفاف ويتسبب في انتشار الأوبئة وإتلاف المزروعات، والإتيان على الماشية والعباد،² مثل الجراد الذي حل بسهل المتيجة ومنطقة الساحل وفحص كل من لبليدة والقلية سنة 1815م /1229هـ، الذي أتى من الصحراء، حتى أنه من كثرة عدده غطى هذه الحقول وقضى على الأخضر واليابس. وقد ينتج عنه مجاعات مثل المجاعة التي حلت سنة 1816م/1230هـ.³

ومن العوامل الأخرى أيضا: فترات البرودة القاسية، بالإضافة إلى انتقال الأمراض من السفن التي ترسو في موانئ المدن التي تجلب معها المرض، أو ملامسة الحيوانات، ليتحول إلى حمى عفنة، تظهر بعد ذلك الدبيلات(الدملة). وتوفي عدد كبير من السكان بعد شرائهم الأمتعة والملابس القديمة.⁴

ومن نماذج الأوبئة التي أصابت الإيالة الجزائرية، مرض الطاعون الذي يعتبر من أخطر الأمراض التي أصابت الإيالة الجزائرية. وغالبا ما كان يأتي كل 10 أو 15 سنة بعد حلول الجفاف والمجاعات.

كما كان يستمر أحيانا إلى عدة سنوات مثل ما حدث سنة 1784م/1198هـ إلى 1798م/1212هـ.⁵ ففي القرن السادس عشر، أصاب هذا الوباء البلاد، وقضى على عدد كبير من الأشخاص وعلى أربعة باشوات من بينهم: "صالح رايس".¹

1 - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 59.

2 - فاطمة دحية، الحركة الأدبية في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015، ص16.

3 - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 58.

4 - مؤيد محمود حمد المشهداني، " الجزائر خلال العهد العثماني 1518-1930م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكرت، ع16، 2013، ص434.

5 - عثمان بو حجرة، الطب و المجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني، شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2015، ص54.

كما أصيبت مدينة وهران عام 1792م/1206هـ، ثم تعرضت من جديد لهذا الوباء سنة 1794م/1208هـ، والذي راح ضحيته عدد كبير من الناس. وسمي هذا العام بحبوبة عثمان، نسبة إلى عثمان بن الباي محمد الكبير. ثم أصيبت المدينة بالوباء سنة 1797م/1211هـ،² بسبب الحجاج الراجعين من المشرق، إلا أن حدته كانت أقل من السابق.³

ب- اللباس :

إن العلاقات بين السلطة المركزية العثمانية في إيالة الجزائر مع أرياف هذه الأخيرة قد تجاوزت التأثيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية إلى التأثير على الحياة اليومية، بما في ذلك اللباس، الذي اتضح تأثيره من الأتراك نحو الجزائريين نساء و رجالاً.

ب-1- اللباس الرجالي: ولأن موضوعنا دائماً هو الريف الجزائري، فإنه خارج مدن الإيالة، وبالضبط في الريف الجزائري، يذكر وليام سبنسر أن رجال القبائل قد تأثروا بالعثمانيين، وأن ذلك كان بشكل محدود. فقد لبس الرجال لباس صوف أبيض، يتراوح بين خمسة إلى ستة أقدام، وعرضه تسعة أقدام. واختلفت تسميته، فسمي **حايك** وسمي **قندورة**. وهو يغطي الجسم ويحيط به، ويتحزم عليه بحبل، ويغطيه البرنس. ولبس زعماء القبائل والشيوخ والعلماء الرسميون والمعينون من طرف الأتراك كعلامة مميزة لهم **عمامة صغيرة**، وهي قطعة شاش من الصوف، تزينها الصور والرموز، ويشير عدد القطع منها وترتيبها إلى رتبة ومنصب لابسها.⁴

ب-2- اللباس النسوي: إن مكانة المرأة في العهد العثماني المتميزة سمحت لها أن تهتم بمظهرها الخارجي، إذ اتبعت أنيقة المرأة التركية وتأثرت بطراز إسطنبول،⁵ ولأن معظم الملابس كانت تجلب من تركيا، أثر بشدة في ذوق المرأة الجزائرية، بالإضافة

¹ - عائشة غطاس، الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الثقافة، ع76، الجزائر، 1983، ص125.

² - أنظر الملحق رقم 05.

³ - عبد القادر بلغيث، المرجع السابق، ص122.

⁴ - وليام سبنسر، المصدر السابق، ص105.

⁵ - شريفة طبان، المرجع السابق، ص13.

إلى زواج الأتراك من الجزائريات، وهو ما أشرنا إليه في فصلنا الأول بالنسبة لعلاقات المصاهرة بين الأتراك والجزائريين.

ومن نماذج تأثر المرأة في لباسها، هو تعويض القفطان بما يعرف بالفريملة، بالإضافة إلى فن التطريز الذي كان ينفذ بالخياط الحريرية والفضية والذهبية في كل ملابس المرأة. حيث يلاحظ التشابه الكبير مع المطرقات التي تصنع في الأناضول، ووجدت البضاعة التركية رواجاً كبيراً طيلة الوجود العثماني.¹

وفي حقيقة الأمر، فإن التأثير الاجتماعي للأتراك في الأوساط الجزائرية، قد استمرت ملامحه إلى يومنا هذا. ولعل ذلك يظهر في مجموعة من العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية التي ترجع أصولها إلى العهد العثماني في الجزائر.

¹ - نفسه، ص26.

المبحث الثاني: العلاقة الثقافية:

عرف العهد العثماني بالإيالة الجزائرية منذ القرن السابع إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي بالركود الثقافي¹ تماما مثل باقي الدول العربية في غياب حركات التجديد الفكرية والنهضة العلمية² مقارنة بما شهدته أوروبا من نهضة علمية وصناعية.³ وكانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية بالرغم من أن اللغة العربية هي لغة التعليم ولغة الشعب. ولم تقتصر على الموضوعات الدينية والتعليمية والقليل من الشعر فقط، بل أوضحت كتب الرحالة الذين تواجدوا في الجزائر خلال الفترة العثمانية، أن التعليم كان منتشرا. وتجاوز وصفهم إلى القول بأن كل جزائري كان يعرف القراءة والكتابة.⁴

1- المراكز التعليمية في الأرياف :

أ- المساجد :

ولأن الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني قد اتسمت بالطابع الإسلامي، بما فيها القضاء والعلاقات الاجتماعية الفكرية، نجد أن التعليم كان منتشرا في أوساط القرى والأرياف عن طريق الزوايا وكذا المساجد التي تمول من الأوقاف التي يهبها أهل الخير والصلاح.⁵ حيث تعتبر المساجد من أقدم الأماكن في العصور الإسلامية. وإلى جانب كونها مكانا للعبادة، كانت مركزا للمكاتب القرآنية.

ب- الكتاتيب:

بالإضافة إلى ما يعرف بالكتاتيب التي كانت مهمتها استظهار القرآن الكريم وتعليم الأطفال الحروف الهجائية، كانت تقام عادة في الزوايا أو في الدكاكين التي تستعمل للبيع في الصباح و في المساء يعلم فيها الصبية. وكانت تفرش للأطفال زرابي وحصائر، وهم في شكل حلقات متربعين، دون تمييز بين المتمدرسين حسب نسبهم

¹ - حسان كشرود، المرجع السابق، ص 23.

² - فاطمة دحية، المرجع السابق، ص 20.

³ - حسان كشرود، نفس المرجع ، ص 23

⁴ - فاطمة دحية، نفس المرجع، ص 20

⁵ - عبد المنعم الجميعي، الدولة العثمانية والمغرب العربي، دار الفكر العربي، (د.ط)، القاهرة، 2006، ص 30.

أو مهنة أوليائهم. فالكل يجلس في وضع واحد. ولمعاينة الأطفال الذين لا يجتهدون في التعليم، تستعمل الفلقة. بحيث كانوا يضربون على أقدامهم بواسطة عصا خشبية. وكانت العلاقة بين المؤدب والمتعلم علاقة احترام.¹

و للإشارة، فإن أهالي القرية الصغيرة كانوا يختارون مؤدب أطفالهم بأنفسهم، كما هو الحال بالنسبة للمدن. حيث تجاوزت وظيفة المؤدب في بعض الأحيان إلى الرجوع إليه في الاستفتاء في شؤون الدين وغيرها.

ومن أشهر العلماء في غير المدن: خليفة بن حسن القماري بوادي سوف، ومحمد بن عبد الكريم المغيلي في توات.²

ج- الشريعة :

كما عرفت الشريعة، وهي الخيمة التي تنصب في القرية كذلك لتعليم الأطفال،³ فإذا ختم الأطفال القرآن الكريم، أقيمت لهم احتفالات من طرف ذويهم، يحضرها شيخ الكتاب الذي يتلقى ما تيسر من المال أو الهدايا.⁴

د- الرباطات والزوايا:

لقد كانت الزوايا و الأربطة تحتل الصدارة بين مراكز الثقافة من ناحية تثقيف المعوزين والفقراء من أبناء الشعب، المتعطشين إلى الأخذ بالعلم والمعرفة. وكانت مقسمة إلى قسمين: القسم الأول يقوم بوظيفة تحفيظ القرآن الكريم، ويؤمه غالبا الأفراد الذين سبق لهم أن تعلموا الحروف الهجائية؛ أما القسم الثاني فإنه يقوم بتدريس بعض الدروس الفقهية والعقائد وفنون النحو والصرف وفنون اللغة والنطق. وهذا يؤمه غالبا المستظهرون لكتاب الله العزيز من طلاب العلم الشريف.⁵

¹ - أشرف صالح محمد سيد ، المراكز الثقافية في دار السلطان أواخر العصر التركي، مجلة أماراباك، ع7، ص69-70.

² - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص.322

³ - عبد المنعم الجميحي، المرجع السابق، ص30.

⁴ - فاطمة دحية، المرجع السابق، ص21.

⁵ - أشرف صالح محمد سيد، المرجع السابق، ص67.

وقد برزت مكانة التصوف الأساسية في التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي خلال العهد العثماني في مساهمة هذه الظاهرة في نشر الطرق الصوفية.¹
و-المكتبات:

تعددت المكتبات التي تحوي مصادر المعرفة في الجزائر خلال العهد العثماني، بما فيها المكتبات الريفية. حيث كانت لها أهمية في أنحاء البلاد، كمكتبة ميزاب في بني يزقن التي حافظ عليها أصحابها، كعائلة التميمي واطفيش. وكانت الزاوية البكرية وقصر ملوكة مركزا هاما لحركة الكتاب في الجزائر الغربية والجنوبية، كما هو الحال بمكتبة زاوية، وورقلة، وبجاية والخنقة. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على وفرة الكتب في المناطق النائية. كما أن الشعب حافظ على هذا القدر من المكتبات، لأنها الوسيلة الأوفق لنشر التعليم.

2- دور الوقف في التعليم:

يعتبر الوقف من أبرز مظاهر الحضارة الإسلامية منذ أوائل العهود الإسلامية، كونه أحد الأعمال الخيرة التي تضمن التكافل في المجتمع الإسلامي.² و مع مرور الزمن، تعددت أوجهه وأغراضه، خاصة في العهد العثماني، وذلك لاعتبارات عديدة اقتصادية في مجال الوقف، ذلك أنه كانت للجزائريين رغبة في الازدهار الثقافي، والمحافظة على ما توارثوه من علم ومعارف عبر الأجيال كجزء من التراث العربي الإسلامي.

وبالتالي كانت دور العلم والمعارف تمول من إرادات الأملاك الموقوفة، التي أوقفها أصحابها في أعمال الخير والإصلاح والإنفاق على شؤون المدارس.³
وتذكر بعض المصادر التاريخية أن مراكز التعليم كانت تمول من طرف الأموال الموقوفة، وتجاوز ذلك مختلف المجالات. فكانت تسمى هذه الأوقاف بأسماء

¹ - عبد القادر صحراوي، الأولياء والتصوف في الجزائر خلال العهد العثماني 1250-1830م، دار هومة، الجزائر، دط، 2007م، ص12.

² - أشرف صالح محمد سيد، نفس المرجع، ص72.

³ - عبد المنعم الجميبي، المرجع السابق، ص30.

أصحابها مثال الأضرحة والزوايا: كضريح سيدي علي الفاسي وسيدي هلال وزاوية أبي شعيب.

3- مدى مساهمة السلطة في التعليم:

وللإشارة، فإن السلطة كذلك، من حكام وموظفين، كانت تساهم من حين لآخر في تزويد الكتاتيب والمدارس بالكتب. ولأن التعليم في تلك الفترة كان من شؤون المجتمع، كذلك كان الرعاية يساهمون بشكل كبير في المشاريع العلمية.¹ إنَّ الجزائر قد عانت من العجز في الإبداع، حيث انحصر الجهد العلمي في الحفظ والكتابة والشروحات والحواشي والتعليقات. كما أهملت العلوم العقلية مثل: الكيمياء والطب والفيزياء وغيرها.

لم يكن التعليم من اختصاص السلطة المركزية، بل في أغلب الأحيان كان رجال الدين من مرابطين وعلماء من أخذوا عملية التعليم على عاتقهم، وذلك من خلال الأوقاف، واتخاذها كمراكز للتعليم أو عائدات الأراضي الموقوفة في الأرياف التي تصرف على تعليم الصبية. كما كان الأهالي من السكان يقومون بكراء الدكاكين واستخدامها للتعليم، وهم من يتكفلون بدفع راتب المعلم على حسابهم نقداً أو عينا من خلال إعطائه بعض المحاصيل.

كان للوجود العثماني في الجزائر من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر بصمة كبيرة من التأثير الواقع على إيالة الجزائر، بما في ذلك الريف الجزائري. كما كان له التأثير الكبير على الجانب الاجتماعي والثقافي. فبالنسبة للأولى، فقد تراوحت العلاقات بين سكان الريف والسلطة العثمانية بين المحاباة والعداء، ذلك أن السلطة المركزية استطاعت كسب ولاء عديد الزعامات المحلية، ومن خلال ذلك استتب لها الأمر في أوساط القبائل الريفية في أحيان كثيرة.

و بالمقابل، نشب العديد من ثورات القبائل، بما فيها القبائل الريفية، وذلك كرد فعل تجاه ممارسات بعض الإداريين، الذين كلفتهم السلطة المركزية بأداء مهام اقتصادية وأخرى إدارية. وكان من أشهر الثورات ما عرف بالثورة الدرقاوية.

¹ - أشرف صالح محمد سيد، المرجع السابق، ص70.

أما الجانب الثقافي، إن لم نقل التعليمي، فلم يحظ بالاهتمام اللازم، ولم يتجاوز اهتمام الإداريين بذلك مجرد بناء بعض الزوايا، أو تقديم بعض الأموال كواجب ديني لا غير. لذلك تجد أن التعليم لم يتجاوز حفظ القرآن الكريم وعلومه والقليل من مبادئ الحساب.



الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع استطعنا الخروج بمجموعة من الاستنتاجات:

* إن استمرار الوجود العثماني في الجزائر أزيد من ثلاثة قرون، كان كفيلا بأن تنشأ علاقات في جميع المجالات بين العنصر التركي الوافد والسكان المحليين، واستطاعت الكتابات التاريخية إلى حد ما أن تبرز طبيعة هذه العلاقات.

* إن التقسيم الإداري الذي اعتمدته السلطة العثمانية في الريف لم يكن بذلك التصور، على أنه لتسهيل شؤون السكان و غير ذلك، بل كان وبالدرجة الأولى عبارة عن تنظيم مفاده التحكم في سكان الريف و ردعهم، ويلاحظ ذلك من خلال سياسة التقارب التي اتبعتها السلطة من أجل التحكم فيهم عن طريق أشخاص يحترمونهم، ووجب طاعتهم ألا وهم شيوخ الزوايا و القبائل، خاصة و أن تركيبة القبيلة في حد ذاتها لا يمكن أن تخضع تحت إمرة أشخاص أجنب عن القبيلة، لذي اعتمدت السلطة المركزية شيوخ القبائل كل منهم لرئاسة قبيلته وذلك بالرجوع طبعاً إلى القيادة وبهذا الأسلوب الذكي استطاعت السلطة التحكم في الريف.

* إن تراجع عائدات البحر من خلال عمليات الجهاد البحري جعل من السلطة المركزية توجه أنظارها باتجاه الداخل و خاصة الريف باعتباره موردا اقتصاديا هاما و ذلك لانتشار الأراضي الفلاحية في الأرياف و الفحوص، هذا الأمر الذي جعل الإدارة العثمانية تنتهج سياسة جبائية على حساب الأهالي وهو ما أرقق السكان، لكنها في حقيقة الأمر هي عملية استنزاف و افتقار لسكان بطابع شرعي تحت ما يسمى بالضريبة.

* لم تعتمد السلطة المركزية على المساواة الاجتماعية من خلال الالتزام بدفع الضرائب، فقد كانت القبائل التابعة لها (قبائل المخزن)، بالإضافة إلى بعض الأسر المتنفذة تتمتع بامتيازات كثير منها دفع ضريبة أقل من باقي القبائل الفقيرة، إن لم تغف منها في بعض الأحيان. * تشكلت المجموعة السكانية في الريف الجزائري خلال الفترة المدروسة من مجموعات عشائرية، كان النمط القبلي ورابطة الدم هما الأساس في التوزيع.

* تباينت العلاقة بين السلطة التركية الحاكمة وجموع القبائل بين الخضوع والتمرد والولاء، نتيجة لعديد المعطيات، حيث ارتبطت هذه الأخيرة بسياسات الإدارية وطبيعة التعايش معها من قبل القبائل المحلية .

* تمكن الأتراك من استقطاب مجموعة من القبائل والزعامات المحلية، واعتماد هذه الأخيرة

كقوة عسكرية وإدارية لتسيير شؤونها مع الأهالي وكبح زمام الأمور وضمان عدم خروجها عن السيطرة.

*كان للسياسة الجبائية بالنسبة للسلطة المركزية العثمانية على سكان الأرياف ردة فعل عنيفة من قبل بعض القبائل، وهو الأمر الذي انتهى بنشوب العديد من الثورات أبرزها الثورة الدرقاوية و التجانية، رغم اختلاف الآراء التاريخية في إرجاع الأسباب الحقيقية لهذه الثورات.

*تجاوزت طبيعة العلاقات الأتراك ما هو سياسي أو اقتصادي، لنجد التأثير العثماني في العمق، من خلال لباس السكان المحليين رجالا ونساء الذين أصبح من عاداتهم ما يحاكي عادات الأتراك.

*المجال الثقافي أو التعليمي في الجزائر لم يحض بالاهتمام خلال العهد العثماني، وهو الأمر الذي جعل الركود الثقافي عنوانا لهذه الحقبة التاريخية، وإن ركزنا على الريف أكثر فإن الأمر لم يتعدى حفظ كتاب الله و بعض مبادئ اللغة العربية ومبادئ الحساب.

*تولى الأهالي وعائلات الصبية بأنفسهم الإنفاق على تدريس أبنائهم، وتقديم رواتب المدرسين والمشايخ، وهو الأمر الذي يفسر غياب تولي السلطة مهمة النهوض بالمستوى التعليمي آنذاك.

* اقتصر الإنفاق في المجال التعليمي على تقديم بعض الإداريين الأتراك لامتيازات في شكل أوقاف لم تتعدى كونها أعمال خيرية.

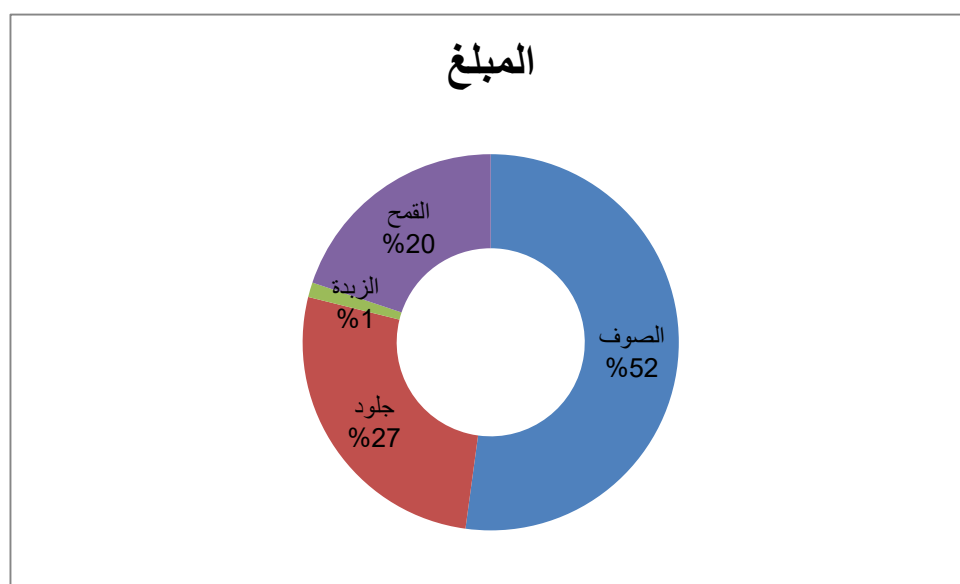
وفي الأخير يمكن القول أن ما كتب في خاتمة الموضوع لا يتعدى كونه مجموعة من الاستنتاجات القابلة للتصويب.



الملاحق

الملحق رقم: 01

المبلغ	المادة
293320 فرنك	الصوف
150358 فرنك	الجلود
7124 فرنك	الزبدة
111700 فرنك	القمح

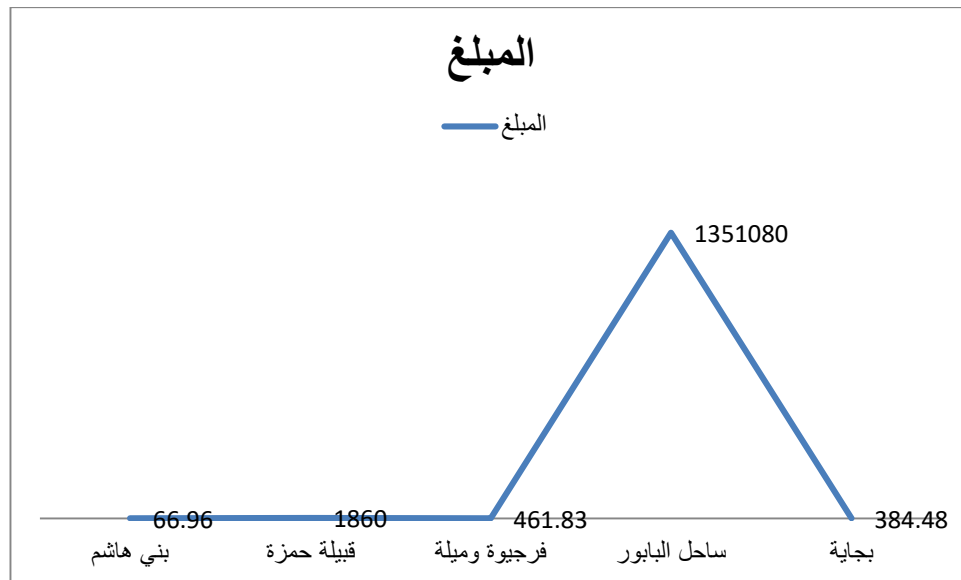


دخل خزينة الإيالة الجزائرية من الزكاة سنة 1830م.¹

¹ - ناصر الدين سعيدوني، دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر، ص 325.

ملحق رقم: 02

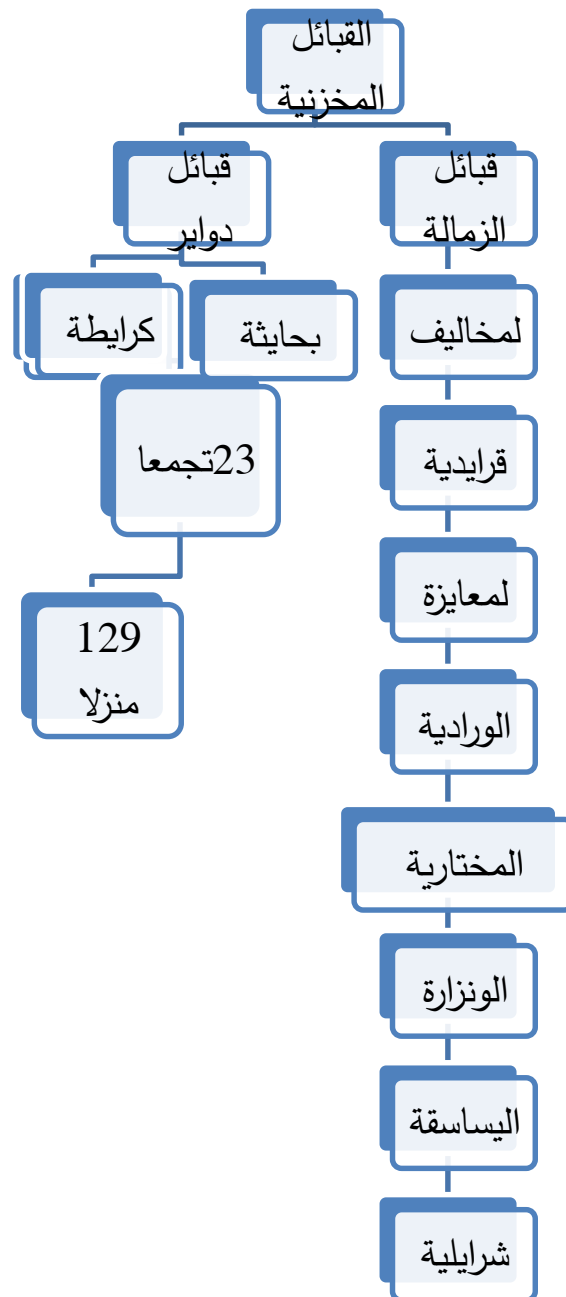
المبلغ	البلد
384.48 فرنك	بجاية
1351080 فرنك	ساحل البابور
461.83 فرنك	فرجيوة وميلة
1860 فرنك	قبيلة حمزة
66.96 فرنك	بني هاشم



نماذج من بعض المناطق التي تدفع اللزمة.²

² - فلة القشاعي، المرجع السابق، ص 65.

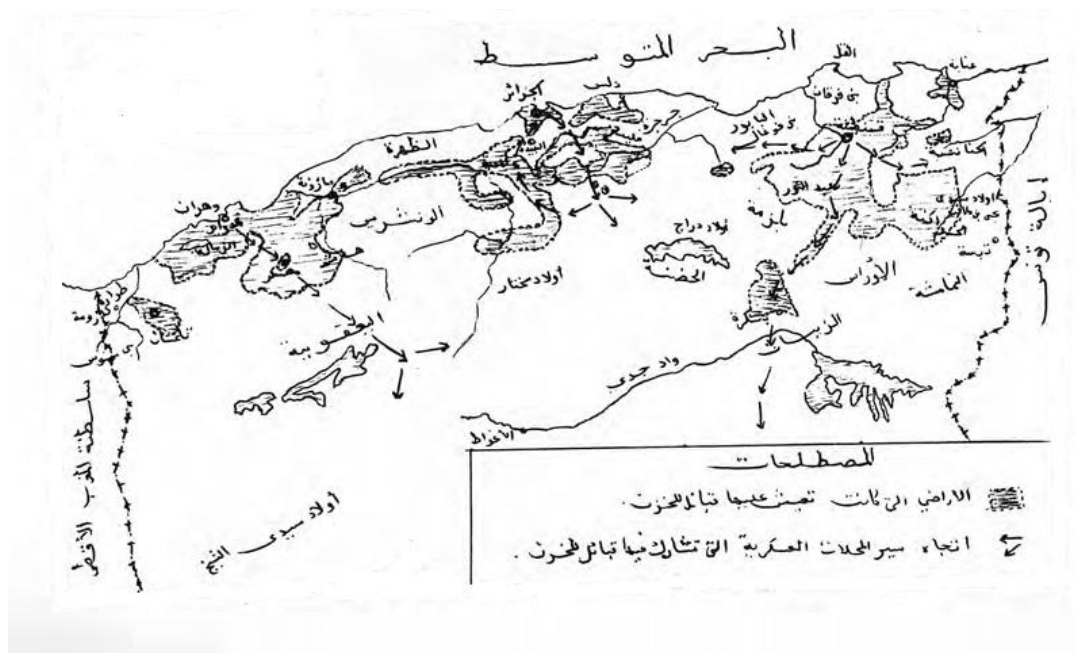
ملحق رقم: 03



مخطط يوضح أعراس القبائل المخزنية³

³ - عبدالقادر بلغيث، المرجع السابق، 164.

الملحق رقم: 04



خريطة توضح توزيع أراضي المخزن لولاية الجزائر⁴

4 - ناصر الدين سعيدوني، دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر،

الملحق رقم: 05

الطاعون	المجاعة	الزلازل	الجراد	السنوات
	*		**	1815
*	*		*	1816
*	*			1817
*	*	*	*	1818
*	*	*	*	1819
*				1820
*	*			1821
*	*		*	1822
			*	1823
			*	1824
		*		1825
		*		1830

جدول يوضح سنوات الكوارث الطبيعية التي مرت بها الجزائر من سنة 1815 إلى 1830⁵.

⁵ سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 153.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولاً-المصادر:

أ-باللغة العربية

- 1- ابن أبي زيد القيرواني، متن الرسالة، المكتبة الثقافية،(د.ط.)، بيروت، (د.س.ن).
- 2-الإمام مسلم، صحيح مسلم، (د.د.ن)، (د.م.ن)، (د.س.ن).
- 3- ابن العطار الحاج أحمد بن المبارك،تاريخ بلد قسنطينة، تح:عبد الله حمادي، دار الفائز، قسنطينة،2011.
- 4-أحمد باي، مذكرات أحمد باي، (د.د.ن)،باريس،1971.
- 5-بن سحنون أحمد، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: المهدي بوعبدلي، عالم المعرفة لنشر و التوزيع، ط1، الجزائر،2013.
- 6-بن العنتري محمد الصالح، الفريدة المنسيّة، تح: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- 7-_____، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار،ذخائر المغرب العربي،الجزائر،1974.
- 8-بن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع، ط2، الجزائر، 1981.
- 9- الزهّار الحاج أحمد شريف، مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار، المدني أحمد توفيق، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع، الجزائر، 1974.
- 10-الفكون عبد الكريم ، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم و الولاية، تح: أبو القاسم سعد لله، دار الغرب الاسلامي،ط1، بيروت،1987.
- 11- القلقشندي أبي العباس أحمد، الصبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1918،ج13.
- 12- المزارى الأغا بن عودة، طلع سعد السعود، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1990.

ب- المترجمة:

- 1- بربروس خير الدين، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، شركة أصالة لنشر، ط1، الجزائر، 2010.
- 2- تر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1989.
- 3- خوجة حمدان، المرأة، تع: محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث، الجزائر، 2005.
- 4- شالر وليام، مذكرات وليام شالر القنصل الأمريكي بالجزائر، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.
- 5- شلوصر فنديلين، قسنطينة أيام أحمد باي 1832، 1837، تر: أبو العيد دودو، الجزائر، 2007.
- 6- كرخال مرمول، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف لنشر و التوزيع، المغرب، 1984، ج1.
- 7- هابنسترايت ج.أو، رحلة الألمانى هابنسترايت إلى الجزائر و تونس و طرابلس (1732.1145)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي، تونس، 2007.

ج- مصادر باللغة الفرنسية:

- 1-Fèraud Charles, Histoire des villes de la province de Constantine Bougie, Arnault, Paris, 1869.
- 2-_____ , Tribus de la province de constantine, paris, 1869.
- 3- Laugier de Tassy , Histoire de royaume d'Alger, Amsterdam: chey Henridu sauzet ,M.DCC,1725.

4-Mercier (E.), Histoire de Constantine, Concours de la Societe Archeologlaue , Alger,1903.

ثانيا:المراجع:

أ-باللغة العربية

- 1- الجميعي عبد المنعم، الدولة العثمانية و المغرب العربي،القاهرة دار الفكر العربي، (د.ط)،القاهرة،2006.
- 2-سعد لله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي(1500.1830)، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1998م،ج1.
- 3-سعيدوني ناصر الدين، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر - العهد العثماني-، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج1.
- 4-_____،وريقات جزائرية- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر-العهد العثماني-، دار الغرب الاسلامي،بيروت،2000.
- 5-_____، النظام المالي، للجزائر أواخر العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2012.
- 7-صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومة، الجزائر، 2005.
- 8- عمورة عمار، موجز تاريخ الجزائر، دار الريحانة لنشر و التوزيع، ط1، الجزائر،2002.
- 9- قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر 1830.1500، وزارة المجاهدين، الجزائر،1987.
- 10- المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر و اسبانيا، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع، الجزائر،(د.س.ن).
- 11-معاشي جميلة، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق، ديوان المطبوعات الجامعية،(د.ط)،جزائر،2015.
- 12-_____، الانكشارية والمجتمع ببايك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتورا، جامعة قسنطينة،2008 .

ب-المراجع المترجمة:

1-سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تع: عبد القادر زيادية، دار القصبه لنشر، (د.ط)، الجزائر، 2006.

2-شوفاليه كورين، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة الجزائر (1510.1541)، تر:جمال حمدانة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

الرسائل الجامعية:

1-بلخوص دراجي، جوانب من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في بايلك

قسنطينة من خلال نوازل الفكون، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012.

2-بليغث عبد القادر، الحياة السياسية والاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد

التركي، شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2014.

3-بوحجرة عثمان، الطب و المجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني، شهادة

ماجستير، جامعة وهران، 2015.

4-حماشي خليفة، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني،رسالة دكتوراه،

جامعة قسنطينة،2006.

5-توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792،1865)،شهادة دكتوراه، جامعة

الجزائر،2008.

6-دحية فاطمة،الحركة الأدبية في الجزائر خلال العهد العثماني،رسالة دكتوراه،جامعة

بسكرة،2015.

7-شدري معمر رشيدة، العلماء و السلطة العثمانية في الجزائر فترة

الدايات(1671.1830)، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.

8-شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519م-

1830م، رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،2007.

- 9-الصغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر(1671.1830)،شهادة ماجستير، جامعة باتنة، 2012.
- 10- طبان شريفة، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1991.
- 11-عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر(1830،1519)،شهادة ماجستير، جامعةوهران،2014.
- 12- كشرود حسان، رواتب الجند وعامة الموظفين و أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية بالجزائر العثمانية(1659.1830)، شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2008.
- 13- لزغم فوزية، البيوتات و الأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني، شهادة دكتوراه، جامعة وهران، 2014.
- 14-قشاعي فلة المولودة موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990.
- 15- معاشي جميلة، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة،2008.

المقالات:

- 1- بوزيد صليحة،أهمية وثائق الأوقاف بسجلات المحاكم الشرعية في كتابة تاريخ الجزائر العثماني-مدينة الجزائر أنموذجا-، مجلة الدراسات التاريخية ، جامعة الجزائر، ع19 ، 2015.
- 2-تيتة ليلي، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، مجلة العلوم انسانية والاجتماعية، جامعة باتنة،ع17، 2014.
- 2- سيد أشرف صالح محمد،المراكز الثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة اماراباك، ،ع7، 2013.
- 3- غطاس عائشة ، الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الثقافة، ع76، الجزائر، 1983.

4- مسعود العيد، المرابطين و الطرق الصوفية خلال العهد العثماني، مجلة سيرتا، جامعة قسنطينة، ع10، أفريل.

5- المشهداني مؤيد محمود، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، ع 16، جامعة تكرت، 2013.

6- يوسف أمير، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1830، 1519)، مجلة قضايا تاريخية، ع2016، 1.

7- Fèraud Charles. , Un vœu d'hossien bey in Revue Africaine, N°:7, 1863.

الفهرس

فهرس المحتويات:

شكر و عرفان

قائمة المختصرات

- أ.....مقدمة.....
- 5.....مدخل تمهيدي: الدخول العثماني للجزائر.....
- الفصل الأول: التعامل السياسي لسلطة المركزية بالنسبة للريف.
- 11.....المبحث الأول: التقسيم الإداري في الريف.....
- 12.....المطلب 1: الموظفون القائمون على شؤون الأرياف.....
- 15.....المطلب 2: الموظفون الذين لهم اتصال بشؤون الأرياف.....
- 18.....المبحث الثاني: سياسة التقارب من شيوخ القبائل و الزوايا.....
- 18.....المطلب 1: سياسة التقدير والاحترام.....
- 19.....المطلب 2: منح مناصب.....
- 20.....المطلب 3: منح امتيازات.....
- 20.....المطلب 4: المصاهرة.....
- 21.....المطلب 4: غض النظر عن تجاوزات بعض المرابطين.....
- الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي للريف الجزائري.
- 25.....المبحث الأول: تقسيم الأراضي الريفية.....
- 25.....المطلب 1: أراضي الملك.....
- 26.....المطلب 2: أراضي البايلك.....
- 27.....المطلب 3: أراضي العرش.....
- 28.....المطلب 4: أراضي الأوقاف.....
- 29.....المطلب 5: أراضي الموات.....
- 31.....المبحث الثاني: النظام الضريبي المفروض على الريف.....
- 31.....المطلب 1: الضرائب الشرعية.....
- 35.....المطلب 2: الضرائب المشتدثة.....

المطلب3: الضرائب الظرفية.....	41.....
الفصل الثالث: العلاقة الاجتماعية والثقافية بين سكان الريف و السلطة	
المبحث الأول: العلاقة الاجتماعية.....	46.....
المطلب1: التركيبة السكانية للريف.....	46.....
المطلب2:موقف السلطة من القبائل الريفية....	48.....
المطلب3:عوامل التأثير و التأثير بين سكان الريف و السلطة.....	56.....
المبحث الثاني: العلاقة الثقافية.....	
المطلب1: المراكز التعليمية في الريف.....	60.....
المطلب2: دور الوقف في التعليم.....	62.....
المطلب3: مدى مساهمة السلطة في التعليم.....	63.....
الخاتمة.....	66.....
الملاحق.....	69.....
قائمة المصادر و المراجع.....	75.....
فهرس المحتويات.....	82.....